المُخلصين الجُمركيين

مجلة تصدر عن الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين

ديسمبر ٢٠٢٣

ورشة عمل حول تطوير المنافذ الجمركية

دليلاً عملياً لتنفيذ قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة

صورة شخصية

الإتحاد العربي للمخلصين الجمركيين
هيئة عربية دولية
الأمانة العامة

يعمل الاتحاد في نطاق جامعة الدول العربية و مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

رقم العضوية : ((.....))

استمارة طلب عضوية

سعادة / رئيس الإتحاد العربي للمخلصين الجمركيين الموقر

برجاء التكرم بقبول طلبنا للانضمام لعضوية الإتحاد – وفقا للبيانات التالية – ونقر بالموافقة علي ما جاء بالنظام الأساسي .

للاتحاد والالتزام بالنظم واللوائح المعمول بها ونتعهد بسداد الرسوم والاشتراكات المقررة.

- نوعية العضوية المطلوبة (1) عضو عامل : ..... (2) عضو مراقب ..... (3) عضو منتسب.....
- اسم طالب العضوية بالكامل: .....
- المؤهل : .....
- رقم البطاقة / جواز السفر : .....

الشكل القانوني لطالب العضوية :..... (مؤسسة / شركة / هيئة / جمعية / اتحاد / نقابة / فرد)

- مجال العمل المهنة : .....
- الجنسية / دولة المقر : .....
- العنوان البريدي : .....
- الهاتف : ..... فاكس : ..... هاتف جوال : .....
- البريد الإلكتروني : ..... الموقع الإلكتروني : .....
- كما أتعهد أنا الموقع أدناه بأن جميع البيانات المدونة صحيحة و تحت مسئوليتي وأتعهد بالمحافظة على قدسية الاتحاد ومكانته والالتزام بكافة اللوائح والتعليمات الخاصة بالاتحاد وعدم مزاولة أي نشاط دون اخذ موافقة كتابيه من الأمانة العامة .
- تاريخ تقديم الطلب : ..... اسم مقدم الطلب : ..... التوقيع : .....

للاستعمال الرسمي

تفويض لمندوب / ممثل طالب العضوية : ..... معلومات أخري : .....

- تسديد رسوم الاشتراك عن سنة : ..... إيصال رقم : ..... تاريخ : ..... القيمة :.....
- تسديد رسوم الاشتراك عن سنة : ..... ايصال رقم : ..... تاريخ : ..... القيمة :.....
- تسديد رسوم الاشتراك عن سنة : ..... ايصال رقم : ..... تاريخ : ..... القيمة :.....
- تسديد رسوم الاشتراك عن سنة : ..... ايصال رقم : ..... تاريخ : ..... القيمة :.....
- تسديد رسوم الاشتراك عن سنة : ..... ايصال رقم : ..... تاريخ : ..... القيمة :.....

تاريخ العرض علي لجنة العضوية ..... نتيجة العرض على لجنة العضوية : .....

لجنة العضوية

أمين عام الاتحاد

سمير عبدالمنعم أبو النصر

مجلة
المخلصين الجمركيين

رئيس الاتحاد:
الدكتور: ممدوح الرفاعى

نائب رئيس الاتحاد:
المستشار: طه قليصى

الامين العام:
الاستاذ: سمير ابو النصر

مدير قطاع الاعلام
د: ماريانا محفوظ

المراسلات:
١٤ شارع السد العالى
المنطقة التاسعة-
مدينة نصر
القاهرة- مصر
01204240040

Tel: +2(02)24734558
www.1auce.org
Mail:office@ 1auce.org
Mobile:+201204240040

داخل العدد

جامعة الدول العربية

الاجتماع (١٤) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات

د. ممدوح الرفاعى

نهدف للاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في نظم الأتمتة للإجراءات الجمركية و تطوير الأداء الجمركي

اوروبا

تدرس تمديد هدنة تجارة الصلب والألمنيوم مع أميركا

روسيا

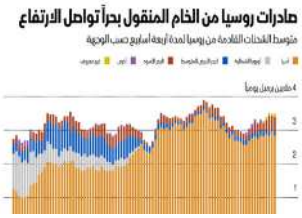

صادراتها من الخام المنقول بحرا تواصل الارتفاع

الأردن

تحديث منظومة الإجراءات الجمركية في سلطة منطقة العقبة

قطر

الجمارك تناقش تعزيز كفاءة العمل الجمركي باستخدام الذكاء الاصطناعي

أتمتة الانظمة والاجراءات الجمركية ودورها فى تسهيل حركة التجارة وتقليل زمن الافراج عن البضائع

د. ممدوح الرفاعى

رئيس الاتحاد العربى للمخلصين الجمركيين

تعد الأتمتة الجمركية أو أتمتة الأنظمة والإجراءات الجمركية عبارة عن تطبيق التقنيات الحديثة والنظم الإلكترونية لتحسين كفاءة وفعالية اجراءات التخليص الجمركي للبضائع، وتهدف الاتمتة إلى تبسيط وتسريع العمليات والاجراءات المرتبطة بالجمارك، وتحسين دقة المعلومات والبيانات وتقليل الأخطاء البشرية، مما يؤدي إلى سرعة اجراءات التخليص الجمركي وتقليل زمن الافراج .

في النظام التقليدي، كانت عمليات واجراءت التخليص الجمركي تتطلب العديد من الإجراءات والمعاملات اليدوية والمستندات الورقية، مما يزيد من وقت اجرءات التخليص ويترتب عليه فترات طويلة سواء في المعاينة الفعلية للبضائع واجراءات التخليص الجمركي، و مع التطور التكنولوجي، أصبح بإمكان الادارات الجمركية بالدول اعتماد النظم الإلكترونية والتقنيات المتقدمة لتحقيق اتمتة النظم والاجراءات الجمركية.

ومن أهم فوائد الاتمتة الجمركية تقليل زمن الافراج وتسريع اجراءات التخليص الجمركي، وتحسين دقة المعلومات وتقليل الأخطاء البشرية، وتبسيط الإجراءات وتحسين الكفاءة، وتعزيز التعاون بين الجمارك والجهات والهيئات المعنية ذات الصلة بانهاء الاجراءات الجمركية للافراج عن البضائع من ناحية ومن ناحية اخري مع المخلصين الجمركيين ووكلاء الشحن والمستوردين والمصدرين.

تعتمد أنظمة الاتمتة الجمركية على مجموعة من الأدوات والتقنيات مثل النظم الإلكترونية لتبادل المعلومات، والتوقيع الإلكتروني، المستندات الإلكترونية، والتحليلات الضخمة، والتكامل مع الأنظمة الأخرى في سلسلة التوريد، ويتم تطبيق هذه الأدوات لتحسين تدفق البيانات والمعلومات بين الجهات المختلفة، وتحقيق مزيد من الشفافية والتعاون في الاجراءات الجمركية، حيث تساهم الاتمتة فى تحقيق الاهداف الاتية :

١- تبسيط وتسهيل الإجراءات الاجمركية:

حيث تساعد تطبيق الاتمتة في تبسيط الإجراءات الجمركية من خلال استخدام نظم إلكترونية متكاملة، تمكن المخلص الجمركي والمستورد أو المصدّر من تقديم المستندات والبيانات والمعلومات اللازمة إلكترونيًا، وتتم معالجتها بشكل فوري وآلي. هذا يحل محل العمل اليدوي البطيء والمعقد، وبالتالي يقلل من زمن الافراج ويسرع عملية التخليص الجمركي.

٢- مراجعة سريعة للمعاملات الجمركية وإفراج فوري:

تعمل الاتمتة على تحسين سرعة مراجعة المعاملات الجمركية واتخاذ قرارات الافراج، حيث تتيح التحقق السريع من البيانات والمستندات، والتحكم في عمليات الفحص بشكل فعال، هذا يساهم في الافراج الفوري عن البضائع التي تتوافق مع المتطلبات الجمركية، وبالتالي تقليل زمن الافراج العام.

٣- تبادل البيانات والربط الإلكتروني:

يعد التبادل الإلكتروني للبيانات والربط بين الجهات المعنية بالجمارك، مثل الجهات الرقابية وهيئة الغذاء والدواء وغيرها وكلاء الشحن والمخلصين والمستوردين والمصدّرين، أساسيًا لتسريع زمن الافراج للبضائع، تحقق الأنظمة الجمركية المتكاملة والمتصلة إلكترونيًا تبادلًا سريعًا وموثوقًا للبيانات الجمركية والمعلومات ذات الصلة، وهذا يسهم في تقليل الوقت اللازم للتواصل وتداول المستندات الورقية، مما يؤدي إلى تسارع زمن الافراج.

٤- استخدام التكنولوجيا المتقدمة:

يساعد استخدام التكنولوجيا المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والتحليلات الضخمة في تسريع زمن الافراج، تلك التقنيات يمكنها معالجة البيانات بشكل أكثر ذكاءً وتحليلها لتحديد المخاطر وتمييز الشحنات المشتبه بها بشكل سريع ودقيق، مما يقلل من الوقت المستغرق في التفتيش والفحص، وإدارة المخاطر والمراقبة للاحقة.

في الختام، يمكن القول إن الاتمتة الجمركية تعد تطورًا هامًا في مجال الجمارك، حيث تسهم في تحسين كفاءة وسرعة التخليص الجمركي، وتحسين كفاءة ودقة الإجراءات الجمركية، وتسهيل التجارة الدولية، وتحقيق تواصل أفضل بين الجهات المعنية، وتحسين الخدمات المقدمة للمخلصين الجمركيين والمستوردين والمصدرين في مجال الجمارك، وذلك يساهم فى تسهيل التجارة الدولية وتعزيز التعاون الدولي في بين الادارات الجمارك.

المشاركة بالاجتماع الدورى الـ ٥٨ للاتحادات العربية النوعية المتخصصة

شارك وفد الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين فعاليات أعمال الاجتماع الدوري «٥٨» للاتحادات العربية النوعية المتخصصة العاملة في نطاق #مجلس_الوحدة_الاقتصادية_العربية بجمهورية مصر العربية بدعوة كريمة من الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، والذي ينظمه الاتحاد العربي للأسر المنتجة والصناعات الحرفية والتقليدية ، برئاسة وحضور معالى السفير محمدى أحمد النى الامين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والدكتور غسان عنبر رئيس جمعية التعاون بين دول الشرق الاوسط فى فرنسا، الاستاذة تاميلا مير تسخولافا رئيسه غرفة التجارة والصناعه بابخازيا، الاستاذه كارولين جاو نائبة رئيس جمعية مشروع طريق الحرير ، والدكتورة زهرة المدنى نائب رئيس المكتب الفنى لملتقى الفرص الاستثمارية للقطاع العام والخاص، والسادة رؤساء الاتحادات وتناول مشروع جدول أعمال الاجتماع اوراق العمل المقدمة من الاتحادات العربية حول التكامل الاقتصدى العربى ، ودور الاتحادات فى عملية التعافى الاقتصادى فى سوريا ، دعم استراتيجية العمل الاقتصادى العربي المشترك من خلال تعميق الصناعات العربية المشتركة، رفع معدلات السياحة العربية البينية من خلال وكاله الشركات السياحية العربية، دور صناعة مواد البناء والتشييد فى قيادة النمو الاقتصادى العربي واعادة الاعمار فى سوريا ، افاق التعاون الاقتصادى العربي بين الدول العربية، فرص العمل لازدهار الاقتصاد الحالى وتلبية الاحتياجات المستقبلية فى عصر التحول الرقمى والأتمتة ، فكرة مشروع انشاء الشركة العربية للدفع الالكترونى، الدراسات والموضوعات المقترحة لتفعيل العمل العربي المشترك، دور شركات الرعاية الصحية فى دعم القطاع الطبي فى الجمعيات الخيرية والمؤسسات المجتمعية

كما تناول استعراض انشطة الاتحادات عن عامى ٢٠٢٢ - ٢٠٢٣ م، وخطة عمل الاتحادات خلال عام ٢٠٢٤ م

بالتعاون بين الاتحاد العربى للمخلصين الجمركيين والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الجمارك السعودية ورشة عمل حول تأهيل المنافذ الجمركية فى اطار اقامة الاتحاد الجركى العربى

انطلاقاً من رؤية مدى أهمية رفع جاهزية المنافذ الجمركية فى الدول العربية وتقليل الفجوة بين مستويات أداء المنافذ الجمركية، وتمهيداً لإقامة الاتحاد الجمركي العربي، بدأ الاتحاد العربي للمخلصين الجمركيين بالتعاون مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الزكاة والضريبة والجمارك ورشة عمل حول «تأهيل المنافذ الجمركية في إطار إقامة الاتحاد الجمركى العربي» والتى تعقد على مدار ٣ ايام خلال الفترة من ١٢ إلى ١٤ نوفمبر ٢٠٢٣ ، ويشارك بها عدد من المنظمات الدولية والإقليمية، والبعض من وفود الدول العربية (العراق - ليبيا - اليمن - السودان - الصومال)

تهدف الورشة لتزويد صانعي القرارات في الدول العربية بأهمية تطبيق نظم الأتمتة للإجراءات الجمركية وانعكاس ذلك على واقع المنظومة الجمركية في الدول العربية ومدى جاهزيتها لتعميق التكامل الاقتصادي العربي بإقامة اتحاد جمركي العربي، وكذلك التعرف على أفضل الممارسات الدولية في هذا الصدد، وأخر المستجدات العالمية في مجال تطوير الأداء الجمركي وكيفية الاستفادة منها في المنطقة العربية.

وقد قام السيد/ خالد عبد العزيز العرج مستشار نائب المحافظ هيئة الزكاة والضريبة والجمارك لتيسير التجارة وتجربة العميل، بافتتاح أعمال الورشة وأكد فى كلمته على أهمية التعاون فى عقد هذه الورشة لنقل خبرات الدول التي قامت بالسعي لتحسين اجراءاتها و تقديم القدرات الازمة لتحسين المنافذ الجمركية، للدول الاخرى، وامكانية الاستفادة منها، بهدف تحسين العمل الجمركي و زيادة الشفافية و تقليص الوقت اللازم للعمليات الجمركية و المنافسة الحقيقة في العمليات الاقتصادية.

كما أكد د/ بهجت أبو النصر مدير إدارة التكامل الاقتصادي العربي بجامعة الدول العربية، فى كلمته على اهمية الجمارك، واشار إلى ان تطوير الجمارك هو تطوير الاقتصاد، وبالتالى العمل علي تطوير المنافذ الجمركية في المنطقة العربية سينعكس ايجابا علي التجارة الخارجية و البينية للدول العربية.

و اضاف ان الهدف من الورشة هو نقل الخبرات من الدول ذات التصنيف الدولي في مجال التطوير الجمركي الي الدول الاخري، كما اشار ايضا لاهمية الزيارات الميدانية باعتبارها نافذة للأطلاع و المقارنة لمعرفة ما نحتاج اليه لتطوير المنافذ ا لجمركية

ومن جانبه ذكر الدكتور/ ممدوح الرفاعى رئيس الاتحاد العربى للمخلصين الجمركيين، فى كلمته أن هذه الورشة ستساهم فى تقديم الدعم الفنى اللازم للدول العربية من اجل تسهيل وزيادة حركة التجارة العربية كما أوضح أن الورشة تعد فرصة للمناقشات وتبادل الخبرات وطرح الاراء والاطلاع على أفضل الممارسات الدولية في نظم الأتمتة للإجراءات الجمركية و تطوير الأداء الجمركي وكيفية الاستفادة منها في المنطقة العربية

تشمل فعاليات اليوم الأول تقديم رؤية دولية حول متطلبات أتمتة الإجراءات والأنظمة الجمركية وأهميتها وجهود المنظمات الدولية في تحسين أداء الإدارات الجمركية وذلك من خلال خبراء دوليون وإقليميون في مجال أتمتة الأنظمة الجمركية، وعقب العروض مداخلات المشاركين للاستفسارات، بينما تناول اليوم الثاني استعراض أهم التجارب الناجحة في الدول العربية في أتمتة الأنظمة والإجراءات الجمركية والتعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه الدول المشاركة لأتمتة الأنظمة الجمركية، كما اختتم اليوم الثالث بزيارة ميدانية لأحد المنافذ الجمركية في الدول العربية ذات التجربة الناجحة في تطبيق نظم الأتمتة الجمركية، والخروج بعدد من التوصيات حول أفضل الممارسات في التحول إلى نظام أتمتة الأنظمة الجمركية، وذلك لاستشراف آلية للتنسيق بين الدول العربية.

نظام الاسيكودا باختصار هو منظومة من المعايير عالمية

الاجتماع (١٤) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات

ستقوم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بتنظيم الاجتماع (١٤) للجنة الخبراء القانونيين المختصين بتطوير لائحة القواعد الإجرائية المتعلقة بتسوية المنازعات بمقر الأمانة العامة للجامعة خلال الفترة ٢٨-٣٠ نوفمبر ٢٠٢٣،

أبو الغيط يتسلم أوراق اعتماد مندوب قطر الجديد لدى الجامعة العربية

نقلا عن الوطن

تسلّم الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أوراق اعتماد السفير طارق علي فرج الأنصاري مندوباً دائماً جديدا لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية.

تسلّم الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، أوراق اعتماد السفير طارق علي فرج الأنصاري مندوباً دائماً جديدا لدولة قطر لدى جامعة الدول العربية.
جاء ذلك خلال استقبال الأمين العام لمندوب دولة قطر بمقر الأمانة العامة للجامعة.

القمة العربية والإسلام
xtraordinary Summit
e conjoint extraordinaire

القمة العربية والاسلامية المشتركة غير العادية

استضافت المملكة العربية السعودية القمة العربية والاسلامية المشتركة غير العادية يوم السبت الموافق ١١ نوفمبر/ تشرين ثاني ٢٠٢٣ في مدينة الرياض، تحت رئاسة صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، وبمشاركة قادة وزعماء العالم العربي والإسلامي، لبحث العدوان الأسرائيلي على قطاع غزة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة والتحرك العربي إزاءه

وقد سبق اجتماع القمة عقد الاجتماع الوزاري التحضيري للجانبين وذلك لإعداد مشروع القرار، كما قدمت كل من تونس والجزائر والعراق تحفظهم على بعض الفقرات، وقد صدر عن القمة قرار أدان قادة الدول العربية والإسلامية المشاركون في القمة المشتركة غير العادية في الرياض، العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، والجرائم التي يرتكبها «الاحتلال الاستعماري» في الضفة الغربية، مطالبين بالوقف الفوري للحرب.

كما طالبوا أيضاً، مجلس الأمن الدولي، باتخاذ قرار حاسم ملزم يفرض وقف العدوان الإسرائيلي، ويكبح جماح سلطة الاحتلال التي تنتهك القانون الدولي، وكذلك قرار آخر بإدانة قصف إسرائيل للمستشفيات في قطاع غزة ومنع دخول المساعدات الإنسانية والمياه والطعام والوقود وقطع الكهرباء والاتصالات والإنترنت.

وحمل القادة، حسبما ورد في البيان الختامي للقمة، إسرائيل، مسؤولية استمرار الصراع وتفاقمه.

وأصدرت القمة الاستثنائية، قراراً ختامياً، شمل ٣١ بنداً لدعم الشعب الفلسطيني، والضغط لوقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وكسر الحصار المفروض على قطاع غزة، وإدخال المساعدات الإنسانية، والتمسك بـ«حل الدولتين» ومبادرة السلام العربية باعتبارها مرجعية.

وأدان البيان، العدوان الإسرائيلي على غزة، وجرائم الحرب والمجازر التي ترتكبها إسرائيل ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، مشدداً على رفض توصيف حرب إسرائيل على غزة باعتبارها «دفاعاً عن النفس» وكذلك رفض تبريرها تحت أي ذريعة.

ية المشتركة غير العادية
Joint Arab Islamic Ex
Sommet arabo-islamique

جواز السفر الرقمي للمنتج وأثره علي التجارة عبر الحدود

في هذه المقالة نعرض كيف ستُحدث جوازات السفر الرقمية للمنتجات ثورة في كيفية فهم المستهلكين والشركات لسلاسل الإمداد الخاصة بهم ومساعدتهم بشكل كبير في تنفيذ مبادرات الاستدامة.

يبدو أن الاستدامة هي «اسم اللعبة» الحالي في الصناعة التحويلية ، لكن العديد من مبادرات الاستدامة تعثرت بسبب نقص الموارد اللازمة لدعمها. لذلك تقترح مبادرة جديدة بقيادة الاتحاد الأوروبي فكرة «جوازات سفر رقمية للمنتجات» (DPPs) التي ستحدث ثورة في كيفية فهم المستهلكين والشركات لسلاسل الإمداد الخاصة بهم ومساعدتهم بشكل كبير في تنفيذ مبادرات الاستدامة.

ما هي جوازات السفر الرقمية للمنتجات؟

ستجمع جوازات السفر الرقمية للمنتجات البيانات اللازمة عن المنتج وسلسلة الإمداد الخاصة به للسماح لجميع المشاركين في إنتاجه وتوزيعه واستخدامه لفهم المنتجات التي يستهلكونها وتأثيرها. ستكون هذه الأداة الجديدة محورية في إدارة سلسلة التوريد ، حيث ستحتوي على جميع المعلومات التي قد يحتاجها المستهلكون والمصنعون والمدققون لتقييم استدامة المنتج.

بموجب خطة عمل الاقتصاد الدائري (CEAP) التي اقترحتها المفوضية الأوروبية كجزء من الصفقة الأوروبية الخضراء ، فإن الصناعات المستهدفة لتنفيذ جوازات سفر المنتجات الرقمية تشمل البطاريات والبناء والمنسوجات. حيث تنتج هذه الصناعات معظم النفايات في العالم.

ما هي البيانات التي ستحتويها جوازات السفر الرقمية للمنتجات؟

أحد الأشكال الأساسية للبيانات التي ستحتويها جوازات السفر الرقمية للمنتج هي المعلومات المتعلقة بالكفاءة البيئية للمنتج واستدامته. يتضمن ذلك كلاً من البيانات الأساسية ، مثل الشهادات المصدق عليها وملفات الموردين الشاملة لكل جزء من تاريخ إنتاج المنتج ، بالإضافة إلى المزيد من المعلومات المتعمقة مثل نتائج الاختبار ومعلومات البصمة الكربونية. وبالتالي فإن إدراج هذه البيانات سيسمح لجميع الأطراف المهتمة - من العلامات التجارية إلى المستهلكين ومجالس المراجعة الحكومية - بالوصول إليها بطريقة أكثر احتواءًا وسهلة الاستخدام.

يمكن أن تحتوي جوازات سفر المنتج الرقمية أيضًا على معلومات مهمة حول سلامة المنتج واستخدامه. نظرًا لأن العديد من المنتجات التي سيطلبها الاتحاد الأوروبي لتنفيذ جوازات سفر رقمية لها هي عناصر معقدة من الناحية التكنولوجية مثل البطاريات ، فإن الاستخدام السليم ضروري للمستهلكين والأشخاص

د.عبد الحكيم العلوى
خبير بمنظمة الجمارك العالمية

الذين يعملون على إصلاح المنتجات. يمكن أن يؤثر الاستخدام غير السليم بشكل ضار على عمر المنتج ، مما يساهم بشكل أكبر في الهدر.

كيف سيستفيد المستهلكون من جوازات السفر الرقمية للمنتجات؟

بالإضافة إلى ذلك ، يمكن استخدام جوازات السفر الرقمية للمنتجات كأداة تسويقية للمنتجات التي تسعى لتسويق نفسها كخيارات أكثر استدامة. ستكون الشركات قادرة على عمل نسخة احتياطية من ضمانات الاستدامة والمطالبات المقدمة في موادها التسويقية مع البيانات الصلبة المضمنة في جواز سفر المنتج. فمع وجود ٦٠٪ من المستهلكين على مستوى العالم يقرون إن الاستدامة معيار مهم يأخذونه في الاعتبار عند الشراء ، يمكن أن تصبح جوازات السفر الرقمية للمنتجات مورداً لا يقدر بثمن لإقناع المستهلكين المهتمين بالبيئة.

باستخدام المعلومات الواردة في جوازات السفر الرقمية للمنتج ، سيتمكن المستهلكون من اتخاذ قرارات شراء أكثر استنارة. بينما يرغب العديد من المستهلكين في أن يكونوا أكثر وعياً بالبيئة ، فإن القليل منهم لديهم الفهم اللازم لفهم التأثير البيئي الجماعي لمشترياتهم. تقع المسؤولية البيئية عن إنتاج المنتج على عاتق المشتري بقدر ما تقع على عاتق الشركة المصنعة. في حين أن عملية شراء واحدة قد لا تحدث فرقًا كبيرًا في حد ذاتها ، إلا أن التأثير الذي ستحدثه جميع عمليات الشراء الجماعية للمنتج قد يكون كبيراً.

في الحالات التي يكون فيها الامتثال القانوني ضروريًا أو محل تساؤل ، يمكن استخدام جوازات سفر المنتج الرقمية للتحقق من مواصفات المنتج للتأكد من توافقه مع المعايير أو اللوائح المعمول بها. سيكون لدى المدققين الحكوميين والمستقلين بسهولة البيانات المتاحة لهم لتقييم المنتج من حيث امتثاله للوائح. تاريخياً ، كانت عملية تدقيق المنتجات للامتثال طويلة وشاقة ، لكن جوازات سفر المنتج الرقمية ستعمل على تبسيط العملية بشكل كبير.

أهمية جوازات السفر الرقمية للمنتج في نموذج الأعمال الدائري

ستساعد جوازات السفر الرقمية للمنتج أيضًا بشكل كبير في الانتقال نحو نماذج الأعمال الدائرية. ففي الوقت الحالي ، حيث تسود نماذج الأعمال الخطية ، يتم إنتاج المنتجات واستخدامها والتخلص منها في النهاية. علاوة على ذلك ، يتم التخلص من العديد من المنتجات قبل انتهاء عمرها الإنتاجي الطبيعي ، سواء كان ذلك بسبب رغبة المستخدم في الترقية إلى أفضل وأحدث خيار متاح أو لأن المنتج يبدأ في التسبب في مضايقات بسيطة بسبب العمر.

مع جوازات السفر الرقمية للمنتج ، ستتوفر المزيد من المعلومات حول إنتاج المنتج واستخدامه ، مما يسهل إعادة تدوير المنتجات أو إعادة استخدامها. على سبيل المثال ، يمكن أن تتضمن البيانات الموجودة في جواز السفر الرقمي للمنتج معلومات حول النسبة المئوية للمواد المدرجة في المنتج والتي يمكن إعادة تدويرها ، مما يضمن أنه - عندما لا يكون المنتج قيد الاستخدام من قبل المستهلك - يمكن إعادة تدويره إلى أقصى إمكاناته.

في هذا الوقت ، لا تزال جوازات السفر الرقمية للمنتجات في المراحل الأولى من التطوير. ومع ذلك ، لديها القدرة على أن تصبح أداة قيمة لجميع المشاركين في قرارات الشراء. إلى جانب الآثار المترتبة على جوازات السفر الرقمية للمنتج على دعم معايير الاستدامة وضمان امتثال المنتج للمعايير البيئية ، يمكن أن تصبح هذه الأداة شكلاً قويًا من أشكال التسويق لجعل المنتجات تجذب عددًا متزايدًا من المستهلكين المهتمين بالبيئة.

الآثار المترتبة على التجارة عبر الحدود

الشفافية وإمكانية التتبع

وسوف يقدم جواز السفر الرقمي للمنتج مستويات غير مسبوقة من الشفافية وإمكانية التتبع. بالنسبة للشركات المشاركة في التجارة عبر الحدود، يعني هذا عملية أكثر بساطة لحسابات الجمارك وضريبة القيمة المضافة. ويهدف برنامج التنمية المستدامة إلى تسريع التحول إلى الاقتصاد الدائري، وتعزيز كفاءة الموارد والطاقة.

التدقيق المطلوب

يجب على الشركات تكييف أنظمتها الداخلية لتتوافق مع متطلبات جواز السفر الرقمي للمنتج. وقد يشمل ذلك استثمارات كبيرة في التكنولوجيا والموارد البشرية. ومن المتوقع أن يتم نشر برنامج DPP والتحقق من صحته على نطاق واسع في سلسلتي قيمة على الأقل، وفقًا للوكالة التنفيذية للصحة والرقمية الأوروبية.

ميزة تنافسية

ومن الممكن أن يكتسب المتبنون الأوائل جواز السفر الرقمي للمنتج ميزة تنافسية مع سعي المستهلكين بشكل متزايد إلى الحصول على منتجات مستدامة وشفافة. ويهدف برنامج جواز السفر الرقمي للمنتج إلى توفير فرص عمل جديدة من خلال الاحتفاظ بالقيمة الدائرية وتحسينها.

التحديات والمخاوف

أمن البيانات

تثير الطبيعة الرقمية لـ جواز السفر الرقمي للمنتج مخاوف بشأن أمن البيانات والخصوصية. يجب على الشركات الاستثمار في تدابير الأمن السيبراني القوية لحماية هذه المعلومات الحساسة. سيحتاج جواز السفر الرقمي للمنتج إلى مزيد من التوحيد القياسي والمواصفات لضمان التشغيل البيني والسلامة والقبول من قبل جميع أصحاب المصلحة.

تكاليف التنفيذ

قد يكون الإعداد الأولي للأنظمة المتوافقة مع جواز السفر الرقمي للمنتج والصيانة المستمرة مكلفين، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. يعد برنامج جواز السفر الرقمي للمنتج جزءًا من برنامج أوروبا الرقمية Digital Europe، الذي حدد مواعيد نهائية لتقديم المقترحات والتنفيذ.

الآفاق

هذا ويخطط الاتحاد الأوروبي لطرح برنامج سياسات التنمية على مراحل، بدءًا ببرنامج تجريبي يركز على صناعات محددة. ومن المتوقع أن يتم التنفيذ الكامل بحلول عام ٢٠٢٥، مما يمنح الشركات الوقت الكافي للتكيف. ومن المتوقع صدور توصيات بناءً على الدروس المستفادة لنشر جواز السفر الرقمي للمنتج في سلاسل القيمة الأخرى.

الوصول الى المائة مليار دولار صادرات

رشا محمود عصفور
مدير اداره التعاون الدولي بمكتب رئيس مصلحة الجمارك المصريه
وعضو بوحده دعم المصدرين والمنتجين بمصلحة الجمارك المصريه

قد مرت السياسة الاقتصادية للتجارة الخارجية لمصر بتطورات كبيرة خلال العقود الماضية، وتمثلت بعض هذه التطورات في التحول من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى التوجه للتصدير والانفتاح على العالم ، حيث تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الدول في احداث التنمية الاقتصادية ، وذلك لأن التجارة الخارجية تؤدي الي توثيق العلاقات بين الدول وهذا الترابط يكون سبب في نقل التطور التقني بين الدول ، وايضا تؤدي الي زيادة الدخل القومي لدي بعض الدول التي كانت نسبة صادراتها تزيد عن وارداتها ، وبالتالي تحسين مستوي المعيشة لدي الأفراد.

اهمية الصادارت المصرية في التنمية الاقتصادية

إن التجارة الخارجية والصادرات تلعب دور كبير في توزيع الفائض من الانتاج علي الدول الأخرى، حيث أنها تساعد في توسيع قاعدة الانتاج وبالتالي تحسن من الاستثمار وجذب النقد الاجنبي ومن أهمية التجارة الخارجية والتصدير ايضا هو القضاء علي البطالة واستغلال الايدي العاملة وتعمل أيضاً علي استغلال الموارد الطبيعية والبشرية بشكل أمثل، حيث تعد تنمية الصادرات من اهم الاهداف السياسية الاقتصادية في الوقت الراهن حيث تحتدم المنافسة بين الدول في مختلف الاسواق العالمية، كما تزداد ايضا اهمية تنمية الصادرات في ضوء الدور الحيوي الذي تلعبه في زيادة الانتاج المحلي والتشغيل وتوفير النقد الاجنبي وخفض الدين الخارجي وقد شهدت الصادرات المصرية زيادة ملموسة في السنوات الاخيرة.

دور الاتفاقيات التفضيلية في تنمية الصادرات

أوضحت التقارير أن أهم الاسواق تشمل الدول التي ترتبط معها مصر باتفاقيات دولية مثل الكوميسا واتفاقية اغادير ودول مجلس التعاون الخليجي وتجمع الافتا والميركوسور والسادك والاوبك ودول حوض النيل والاسيان ومنظمة التجارة العالمية والاتحاد الاوروبي

ويعتبر النمو الاقتصادي بما يشمله من تحقيق معدلات مرتفعة من الرفاهية والرخاء في المجتمعات هدفا تسعي اليه معظم دول العالم ، وفي إطار مساعي الدولة المصرية لزيادة الصادرات المصرية لتصل الى قرابة ١٠٠ مليار دولار وبهدف تيسير الإجراءات ، يتم ذلك بالاعتماد علي تبني بعض السياسات الاقتصادية التي من خلالها يمكن تحقيق الاهداف المرجوة والتي تتمثل بعضها في تحسين المستوي المعيشي للافراد و رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاعتماد علي العديد من محدداته ، وتعد الصادرات محدد مهم من هذه المحددات ، وتتمثل أهمية الصادرات في أنها

وافريقيا والسوق العربية المشتركة واتفاقية أغادير وعلي مستوى الدولي فأن أهم الدول هي الولايات المتحدة وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وسويسرا وأسبانيا وتركيا والسعودية والامارات ولبنان ، مع العلم أن هناك عدد من المعوقات في توحيد إجراءات تطبيق الاتفاقيات التفضيلية وأيضاً معوقات معلوماتية تتمثل أهمها فى أن المعلومات التي يتم التحصل عليها من الجهات المعنية تكون غير واضحة بالقدر الكافى

دور وحدة دعم المصدرين والمنتجين بمصلحة الجمارك في تنمية الصادرات

تسعى وحدة دعم المصدرين والمنتجين بمصلحة الجمارك بالمهام المكلفة بها من خلال تحسين البيئة المواتية للتصدير وتشجيع الاستثمار من أجل تنمية القطاعات التصديرية الإنتاجية من خلال تيسير الإجراءات وحل

مصدر أساسي لزيادة الحصول علي العملات الأجنبية وتوفير فرص عمل في قطاع التصدير، وتساهم كذلك في جذب الاستثمار الاجنبي والمحلي والذي يترتب عليه ارتفاع المستوي التقني والمهارى داخل الدولة المستثمر فيها، وايضا لديها القدرة على تغطية الواردات، وهي بذلك تلعب دور المحرك الأساسي للتنمية وقاطرة النمو الاقتصادي.

وستتناول بالمقال

١. اهمية الصادارت المصرية في التنمية الاقتصادية
٢. دور الاتفاقيات التفضيلية في تنمية الصادرات
٣. دور وحدة دعم المصدرين والمنتجين بمصلحة الجمارك في تنمية الصادرات

المشاكل الجمركية بما ينعكس على تسهيل حركة التجارة الداخلية والخارجية ، وتحفيز الاستثمار ، وذلك من خلال توحيد المعاملة الجمركية بكافة المواقع التنفيذية و الحد من المعوقات بكافة أنواعها.

ومن أهم المساهمات هي مبادرة « مستقبلنا في صادرتنا » وهي عبارة عن سلسلة من الدورات التدريبية للتعاون البناء والمستمر مع المجالس التصديرية كالمجلس التصديري للصناعات الغذائية ، والتي ساهمت بشكل فعال في إطلاع المصدرين بقطاع الصناعات الغذائية على مستجدات الإجراءات الجمركية للصادر وبرنامج الفاعل الاقتصادي المعتمد والإجراءات المطلوبة للاستفادة من الاتفاقيات التفضيلية وأخر المستجدات من قرارات واجراءات وتعليمات تخص الصادر بالاضافة الى التدريب العملي على منظومة نافذة.

من خلال هذا المقال تم التركيز على أهمية الصادرات المصرية في التنمية الاقتصادية وتحديد أهم المعوقات التي تواجة الصادرات المصرية وايضاً معرفة العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي في مصر، والي أي مدي تؤثر الصادرات في النمو الاقتصادي، كما تم توضيح العديد من المشاكل التي تواجه قطاع التصدير في مصر، وأهمية دور الاتفاقيات التفضيلية في تعزيز نفاذ الصادرات المصرية الى الاسواق الخارجية.

ا. أحمد أبو الحسن

رئيس الادارة المركزية لشئون مكتب رئيس مصلحة الجمارك المصرية

١-ما هو دور المصلحة فى دعم الصادرات المصرية؟

مصلحة الجمارك بتدعم المصديرين و انشأ داخل مصلحة الجمارك وحده دعم المصديرين و المنتجين بقالها ٣ سنين و هذه الوحده قامت بإعداد ورش توعية وتدريب بالتنسيق مع قطاعات مختلفة من المجتمع التجاري وعلي رأسها المجالس التصدرية المختلفة و قمنا بعمل أكثر من بروتوكول تعاون مع قطاع كبير منهم في المجالس التصدرية سواء النسيج او الغذاء او الصناعة

وشاركنا مع كلية تجارة جامعة حلوان باعداد دورات تدريبية للطلبة وعمل زيارات للمصانع المنتجة وبندرس مشاكلهم

كما يوجد صفحة خاصة للرد علي المواطنين و استقبال الشكاوي ويوجد الخط الساخن رقم مخصص للمصديرين واي فرد لديه مشكلة في أي ميناء بيتم التدخل لحل المشكلة

٢-هل يوجد خدمات بتقدم للمصديرين من خلال الوحده؟

طبعا يتم تقديم كل طرق الدعم اذا كان هناك مشكله في اي جمرك في عملية تصدرية او مشكلة قانونية او لائحيه بنتصدي معاهم وندرس المشكلة مع الجهه المعنية في الشؤون القانونية وبنعدل بعض الموضوعات اذا كان هناك احتياج للتعديل

و بنصدر منشورات تعليمات و تفسيرات او اذا كان هناك مشكلة مع جهات اخري مثل الرقابة علي الصادرات و الواردات او سلامة الغذاء بيتم التدخل

٣-هل يوجد سهولة في التواصل بين المصدر والوحدة

طبعا في سهولة كبيرة جدا خصوصا ان هناك تعاون مع المجالس التصدرية و بنتفاعل مع المشكلة لحلها ويوجد الخط الساخن رقم مخصص للوحده بنستقبل عليه الشكاوي

٤- منذ يوليو السابق تم تطبيق الربط بين منظومة النافذة و الفاتورة الالكترونية فهل حققت الهدف فى سرعه لأخراج البضائع ؟

نظام الفاتورة الالكترونية هو نظام حوكمه ملهوش علاقة بسرعة الإفراج الجمركي و لكن تم بث اول اسبوع نتيجة لان المتعاملين غير مدربين علي التطبيق فكان هناك فتره من التدريب وبعد ذلك اصبح هناك تنسيق ٢٤ ساعة بين لجنة جمركية من التكنولوجيا و الفنيين بجانب مسؤول منظومة الفاتورة الالكتروني بمصلحة الضرائب

وأنشاء غرفه عمليات علي مدار الساعه بتستقبل اي شكوي من المستوردين في الفاتوره الالكترونية و نظام التكويد الخاص بها لحل المشاكل مثلا اذا شخص كان لديه مشكلة في سحب الشيك الخاص بالاصناف وتحويله بنظام الفاتورة الالكترونية

٥-ما هي أبرز التحديات التي تواجه المتعاملين مع المنظومة ؟

هي عملية التدريب أن المتعاملين يحتاجو للتدريب علي المنظومة الالكترونية بالرغم من وجود فيديوهات توضيحية علي منصة نافذه و الفاتورة الالكترونية ومجموعه كبيرة من الناس اصبح لديها وعى و مرت بنجاح وأي مشكه بتواجه المتعامل اذا كان في الاختلاف الضريبي الخاص به مع رقم المتعاملين بيتم التدخل ونوحد الارقام

٦-هل وجود منظومة نافذه بيغني عن وجود المستندات الورقية الاصلية ؟

طبعا بيغني لأن هو ده الهدف التحول من النظام الورقي الي نظام الالكتروني كان يوجد قبل منظومه نافذه شهادة جمركية ورقية احيانا كانت بتوصل الي ٥٠٠ مستند ورقي ولكن الان لا يوجد اي مستندات ورقيه غير مستند واحد ورقي لبعض الشهادات الجمركية مثل شهادة المنشأ ونحن بنتطور لعمل شهادة منشأ الكتروني

٧- هل في اليات تفعل الربط بين منظومه نافذة ومنظومة الفاتورة الالكترونية ؟

نعم يوجد لأن الهدف من الفاتورة الالكترونية هو إحكام الرقابة فبالتالي مشروع الفاتورة الالكترونية مطبق علي جميع المراحل في الداخل والان في مرحلة الاستيراد او التصدير هيطبق عليه ويوجد الزام ان اي بضائع هتتصدر لازم يوجد فاتورة الكترونية وليست فاتورة ورقية

تم التأجيل فترة زمنية في التصدير بسبب الظروف المحيطه لكن هي مفعلة بشكل كامل علي الواردات بنسبة ١٠٠ ٪ و تم الربط مع منظومة الفاتورة و الموضوع عباره عن ربط الأصناف بأكواد

اذا كان فرد بيستورد ولديه نظام التكويد العالمى gs١ هيشتغل عليه وهيعتمده وهيحول الفاتورة الاستيرادية الي فاتورة اللكترونية و يقدر يشتغل عليها حسابيا كمصلحة الضرائب او اذا كان لا يوجد نظام الترقيم اذا هياخد الأصناف و هيسجلها بنظام التكويد التي قامت به مصلحة الضائب وبالتالي كل صنف له كود في الفاتورة الضرايبه التي تقيد في السجلات المحاسبية

٨- ما هي الأجراءات القانونية التي تتخذ مع المتعامل مع المنظومة في حين اذا تهرب من التسجيل الالكتروني ؟

لا يسمح له بالدخول الي المنظومة الا اذا كان مسجل في الفاتورة الالكترونية وكان يوجد مده للاشخاص للتسجيل للفاتورة الالكترونية واذا كنت غير مسجل في الفاتورة ستكون غير هتقدر على الاستيراد

وبالتعاون مع مصلحة الجمارك والضرائب في سيستم واحد و الجزء الغير مسجل وقف التعامل معاه .

٩-هل يوجد الية للتحكم في المخاطر الناجمة عن التحول الالكترونى سواء التى تقع على المتعامل او الجمارك؟

لا يوجد مخاطر علي صاحب الشأن وتم تحقيق الهدف المطلوب بدون مخاطر بالعكس أصبح الموضوع أكثر دقه في النظام المحاسبي

انما ك جمارك بيحصل تعاون بين الفاتورة الالكترونية و منظومة نافذة ف اذا الفدر لديه تهرب ضريبي يتم التعرف على هذه المعلومات في ادارة المخاطر وبيتم وضعها على السيستم

1 الجمارك تسمح بفرز الجزء المرفوض من البضائع وإنهاء إجراءات الإفراج عن باقي الشحنة

نقلا عن الامل نيوز

أصدر الشحات غتوري رئيس مصلحة الجمارك، ووكيل أول وزارة المالية قرارا بشأن البضائع الممنوعة والمرفوضة داخل الموانئ البحرية والمنافذ الجمركية.

ونص القرار الذي يحمل رقم ١٩٠ لسنة ٢٠٢٣ في مادته الأولى على أنه مع عدم الإخلال بما تقرره اللائحة التنفيذية لقانون الجمارك، بشأن البضائع الممنوعة والمرفوضة، وتجنبا لتكدس البضائع بالموانى يجوز في حالة وجود أصناف مرفوضة رقابيا ضمن مشمول البيان الجمركي ومطلوب إعادة تصديرها أو إعدامها على نفقة مالك البضاعة، أن يتم السماح بفرز وتجنيب الجزء المرفوض وإنهاء إجراءات الافراج عن باقي الشحنة وفقا لعدد من الضوابط.

وتشمل تلك الضوابط أنه في حال صدور قرار الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة بإعدام الجزء المرفوض يتم السير في الاجراءات المقررة لتنفيذ الاعدام قبل الافراج عن باقي المشمول حال توافر الامكانية لذلك، وفي حالة تعثر تنفيذ الاعدام يُحصل مقابل تكلفة الإعدام الذى يتم تقديره بالتنسيق مع الجهات ذات الصلة بعملية الاعدام (بصفة أمانة) من مالك البضاعة أو وكيله لحين تنفيذ الإعدام، وذلك خلال شهر من تاريخ صدور قرار الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة.

كما أنه في حال صدور قرار الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة بإعادة تصدير الجزء المرفوض، يقدم مالك البضاعة أو وكيله إفادة من الشاحن أو التوكيل الملاحى باستلام الجزء المرفوض وتجهيزه لاعادة الشحن وذلك خلال شهر من تاريخ صدور قرار الجهة الرقابية أو الأمنية المختصة .

وذهب القرار أنه في حالة عدم الإلتزام بالضوابط والمدد المحددة بالبندين السابقين، يتم إيقاف رقم التعامل للمستورد واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتصرف في البضائع المرفوضة لمنع تكدسها بالموانئ.

ونص القرار في مادته الثانية، على أنه يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، وعلى الإدارات المركزية والتنفيذية تنفيذه بكل دقة وإلغاء كل ما يخالف ذلك، وعلى الشركة المصرية لتكنولوجيا المعلومات "MTS" توفير المعالجة اللازمة على منظومة نافذة بما يتوافق مع هذا القرار

2 الجمارك تناقش تعزيز كفاءة العمل الجمركي باستخدام الذكاء الاصطناعي

اجتمع سعادة السيد / أحمد بن عبدالله الجمال رئيس الهيئة العامة للجمارك مع عدداً من موظفي إدارات الهيئة وذلك لمناقشة الأفكار والمقترحات المقدمة من الإدارات بشأن الاستفادة من تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجالات العمل الجمركية والإدارية للهيئة.

يأتي ذلك ضمن جهود الهيئة متمثلة في مكتب إدارة المشاريع وكافة الإدارات الداخلية، بما يتماشى مع استراتيجية قطر الوطنية في مجال الذكاء الاصطناعي، والتي تحدد الركائز الأساسية لإقامة بيئة مميزة للبحث والابتكار في قطر، والاستفادة قدر الإمكان من التكنولوجيا الحديثة .

وقالت السيدة/ ليلى حمد النصف مدير مكتب المشاريع، ان الهيئة تهدف من خلال المشاركة في هذه المبادرة الى تحقيق التطوير والتميز في الخدمات التي تقدمها الهيئة للعملاء الداخليين والخارجيين وتشجيع الموظفين على الابتكار واقتراح الأفكار المتميزة ، مع ضمان التوافق مع اهداف الهيئة الاستراتيجية ، كما تحرص الهيئة من خلال تنفيذ هذه المبادرة ، التأكيد على التزامها بركائز ومحاور استراتيجية قطر الوطنية للذكاء الاصطناعي ، والبدء بدراسة وتقييم وتنفيذ مبادرات تطوير باستخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

3 الجمارك: تحديث منظومة الإجراءات الجمركية في سلطة منطقة العقبة

تسعى دائرة الجمارك الأردنية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى تطوير وتحديث منظومة الإجراءات الجمركية المتعلقة بمنطقة العقبة بناءً على مذكرة التفاهم بين دائرة الجمارك وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء والمتعلق بتفويض دائرة الجمارك بإعادة هندسة إجراءات التخزين في المنطقة الاقتصادية وبتبسيط وتسهيل الإجراءات بما يتماشى مع التعديلات القانونية؛ توفيرًا للوقت والجهد والكلف المالية على المستثمرين والقطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى إزالة الازدواجية وترسيخ المؤسسية في العمل وجعل المنطقة محورًا هامًا للخدمات والنقل والتجارة.

وفي ضوء هذه التعديلات سيكون التطبيق الفعلي لهذه الإجراءات إعتبارًا من تاريخ مصادقة مجلس الوزراء عليها من خلال اعتماد تنظيم بيان جمركي واحد بدلاً من عدة بيانات.

وقال مدير عام الجمارك الأردنية لواء جمارك المهندس جلال القضاة، خلال زيارته التفقدية لمديرية جمرك العقبة، إن الدائرة تعمل مع الشركاء الاستراتيجيين من كافة الجهات الحكومية على تذليل كل الصعاب ومعيقات الاستثمار، وبطريقة تتماشى مع القوانين الناظمة وتنسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، مؤكدًا على أهمية التوسع في استخدام التكنولوجيا وإعادة هندسة الإجراءات بشكل مستمر بما يضمن انسيابية الحركة التجارية بكل سهولة ويسر.

وكانت دائرة الجمارك الأردنية قد أطلقت منذ بداية العام الحالي عددًا من المشاريع والخدمات الإلكترونية، التي تُسهّل عملية تقديم الخدمات الجمركية سعيًا منها لتطوير منظومة الإجراءات والعمليات الجمركية وصولًا إلى أفضل الممارسات العالمية والخدمات الجمركية المميزة المقدمة للمتعاملين.

4 الكمارك تشارك في ورشة عمل تحت عنوان (مراجعة قانون الكمارك النافذ).

تسعى دائرة الجمارك الأردنية بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى تطوير وتحديث منظومة الإجراءات الجمركية المتعلقة بمنطقة العقبة بناءً على مذكرة التفاهم بين دائرة الجمارك وسلطة منطقة العقبة الاقتصادية تنفيذًا لقرار مجلس الوزراء والمتعلق بتفويض دائرة الجمارك بإعادة هندسة إجراءات التخزين في المنطقة الاقتصادية وبتبسيط وتسهيل الإجراءات بما يتماشى مع التعديلات القانونية؛ توفيرًا للوقت والجهد والكلف المالية على المستثمرين والقطاعات الاقتصادية مما يؤدي الى إزالة الازدواجية وترسيخ المؤسسية في العمل وجعل المنطقة محورًا هامًا للخدمات والنقل والتجارة.

وفي ضوء هذه التعديلات سيكون التطبيق الفعلي لهذه الإجراءات إعتبارًا من تاريخ مصادقة مجلس الوزراء عليها من خلال اعتماد تنظيم بيان جمركي واحد بدلاً من عدة بيانات.

وقال مدير عام الجمارك الأردنية لواء جمارك المهندس جلال القضاة، خلال زيارته التفقدية لمديرية جمرك العقبة، إن الدائرة تعمل مع الشركاء الاستراتيجيين من كافة الجهات الحكومية على تذليل كل الصعاب ومعيقات الاستثمار، وبطريقة تتماشى مع القوانين الناظمة وتنسجم مع رؤية التحديث الاقتصادي، مؤكدًا على أهمية التوسع في استخدام التكنولوجيا وإعادة هندسة الإجراءات بشكل مستمر بما يضمن انسيابية الحركة التجارية بكل سهولة ويسر.

وكانت دائرة الجمارك الأردنية قد أطلقت منذ بداية العام الحالي عددًا من المشاريع والخدمات الإلكترونية، التي تُسهّل عملية تقديم الخدمات الجمركية سعيًا منها لتطوير منظومة الإجراءات والعمليات الجمركية وصولًا إلى أفضل الممارسات العالمية والخدمات الجمركية المميزة المقدمة للمتعاملين.

5 جمارك أبوظبي تستعرض ممارساتها الرائدة في مؤتمر منظمة الجمارك العالمية للتكنولوجيا ٢٠٢٣

شاركت الإدارة العامة لجمارك أبوظبي، تلبيةً لطلب ودعوة منظمة الجمارك العالمية وبالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، في مؤتمر منظمة الجمارك العالمية للتكنولوجيا لعام ٢٠٢٣ والذي استضافته جمارك فيتنام خلال أكتوبر الجاري، حيث استعرضت تجربتها كأحد أفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، بالإضافة إلى عرض خصائص أداة التصنيف الذكي المدعومة بخاصية الذكاء الاصطناعي.

شاركت الإدارة العامة لجمارك أبوظبي، تلبيةً لطلب ودعوة منظمة الجمارك العالمية وبالتنسيق مع الهيئة الاتحادية للهوية والجنسية والجمارك وأمن المنافذ، في مؤتمر منظمة الجمارك العالمية للتكنولوجيا لعام ٢٠٢٣ والذي استضافته جمارك فيتنام خلال أكتوبر الجاري، حيث استعرضت تجربتها كأحد أفضل الممارسات العالمية في مجال الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، بالإضافة إلى عرض خصائص أداة التصنيف الذكي المدعومة بخاصية الذكاء الاصطناعي.

وتأتي مشاركة جمارك أبوظبي في المؤتمر الدولي لاستعراض جهودها الريادية في تأسيس بيئة مؤسسية رقمية متمكنة، وتعريف العالم بتجربتها الاستثنائية في تطوير خدماتها وأنظمتها الجمركية التي تدعم تحقيق رؤيتها الاستراتيجية بأن تكون هيئة جمركية رائدة عالمياً، تقود التغيير سعياً لتعزيز الأمن وتسهيل التجارة وتقديم خدمات متميزة، والتي حظيت بإشادة دولية من المشاركين من مختلف أنحاء العالم البالغ عددهم ٨٠٠ مشارك.

ومثل المهندس خالد المرزوقي مدير إدارة التطوير والتخطيط الاستراتيجي، جمارك أبوظبي بمؤتمر منظمة الجمارك العالمية للتكنولوجيا ٢٠٢٣ في العاصمة الفيتنامية هانوي عبر جلستين، الأولى تحت عنوان «بناء أنظمة جمركية مرنة: الأمن السيبراني، والتعافي من الكوارث، والتخطيط لاستمرارية الأعمال في العصر الرقمي» حيث استعرض خلالها تجربة وإنجازات جمارك أبوظبي في مجال الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال، واستخدام التكنولوجيا الرقمية لضمان تطبيق أنظمة متكاملة لدعم إدارة البيانات وأمن المعلومات، والتطوير المستمر للبنية التحتية التقنية لدعم التكامل التشغيلي واستمرارية الأعمال، فيما قدم خلال الجلسة الثانية التي حملت عنوان «TECH TALK» عرضاً عن أداة التصنيف الذكي المدعومة بخاصية الذكاء الاصطناعي وأثرها الايجابي على منظومة العمل الجمركي وتسهيل التجارة.

إلى ذلك، عقد وفد جمارك أبوظبي برئاسة السيد فهد غريب الشامسي، المدير التنفيذي للخدمات المساندة، اجتماعاً مع جمارك فيتنام قبل انطلاق المؤتمر، بمقر الإدارة العامة لجمارك فيتنام لتبادل الخبرات والاستفادة من تجربة جمارك أبوظبي في التحول الرقمي واستخدام التكنولوجيا الحديثة في العمل الجمركي، بالإضافة إلى بحث فرص التعاون وتعزيز العلاقات الثنائية بما يخدم الأهداف المشتركة للطرفين، مشيدة الجمارك الفيتنامية بممارسات جمارك أبوظبي الرائدة في تحسين الخدمات بما يدعم تسهيل التجارة وممارسة الأعمال.

6 فريق عمل التجارة الإلكترونية بدول مجلس التعاون يناقش مستجدات دراسة إنشاء منصة للمتاجر الإلكترونية المنشأة داخل النطاق الجغرافي لدول المجلس

ناقش فريق عمل التجارة الإلكترونية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مستجدات دراسة إنشاء منصة للمتاجر الإلكترونية المنشأة داخل النطاق الجغرافي لدول مجلس التعاون.

جاء ذلك خلال الاجتماع الخامس للفريق، والذي عقد يومي الاثنين والثلاثاء الموافق ٦-٧ نوفمبر ٢٠٢٣م، في مقر الأمانة العامة بالرياض، بمشاركة ممثلين من جميع دول مجلس التعاون، وترأس الاجتماع الأستاذ علي بن عبدالرحمن بن غدير، مدير إدارة التجارة والاقتصاد المعرفي ــ قطاع الشؤون الاقتصادية في الأمانة العامة.

كما تم خلال الاجتماع الإحاطة بقرار لجنة التجارة الداخلية باجتماعها (التاسع)، ومراجعة مخرجات نموذج التحديات والحلول المقترحة المعد من المركز الإحصائي الخليجي، إضافة إلى مناقشة إعداد دراسة (ورقة عمل) بشأن التجارة الرقمية انطلاقاً من التجارة الإلكترونية نحو الاقتصاد الرقمي، كما اطلع الفريق على العرض المرئي عن التجارة الإلكترونية في سلطنة عمان، وتم الاطلاع على مستجدات عقد ورش العمل لفريق عمل التجارة الإلكترونية بدول المجلس لعام ٢٠٢٣م.

7 وزير المالية يشرف على ورشة عمل حول الإجراءات البنكية والجمركية والضريبية الخاصة بالتصدير

أشرف وزير المالية، السيد لعزيز فايد، رفقة وزير التجارة وترقية الصادرات، السيد الطيب زيتوني، اليوم الثلاثاء ٠٧ نوفمبر ٢٠٢٣ على ورشة عمل حول الإجراءات البنكية والجمركية والضريبية الخاصة بالتصدير، نظمتها وزارة التجارة بمقر الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير صافاكس Safex، بحضور المدير العام للجمارك والمديرة العامة للضرائب ومندوب الجمعية المهنية للبنوك والمؤسسات المالية والمدراء العامين للبنوك، وبالتنسيق مع الشركات الفاعلة في هذا المجال.
وتهدف هذه الورشة إلى الإصغاء إلى انشغالات المصدرين المتعلقة بالجوانب المالية والجمركية والضريبية، من أجل إيجاد حلول مشتركة ملائمة وعملياتية، من شأنها تسهيل عملية التصدير وبلوغ الأهداف المسطرة، فضلا عن تقييم الإجراءات الجمركية وكيفية مرافقة المصدرين وعرض التدابير الجديدة التي انطوى عليها القانون النقدي والمصرفي.
وفي مستهل الكلمة التي ألقاها، أفاد السيد وزير المالية بأن الجزائر شهدت مؤخرا تطورات في حجم التجارة الخارجية بدرجات متفاوتة، بفضل الارتفاع في أسعار النفط وزيادة الإنتاج، الأمر الذي سجل انتعاشا في الميزان التجاري، وقدم شرحا مفصلا في هذا الشأن. كما أكد على ضرورة تنويع الصادرات في سبيل تعزيز المتانة والاستقرار الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار لجعل الجزائر حاضنة للاستثمارات الخارجية المباشرة والمنتجة من جهة، ودعا إلى عقلنة الواردات والتحكم فيها من خلال زيادة الإنتاج المحلي وتنويعه وتوفير الظروف المواتية لذلك من جهة أخرى، مشيرا إلى أن العملية الشاملة الجارية لرقمنة الإجراءات والمعاملات في كل قطاع المالية داعم قوي في سبيل سلاسة الإجراءات المطبقة في عمليات التصدير.
هذا وقد سمح هذا اللقاء بتناول مجموعة من النقاط الحيوية و الاستماع إلى انشغالات المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في ميدان التصدير، وهو ما يصب في مسار تحقيق أهداف محورية متعلقة بدعم قطاع الصادرات في البلاد، بما في ذلك تعزيز قدرة الشركات على الوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة حجم الصادرات.
وفي هذا السياق، ذكّر السيد الوزير ببعض أهم الترتيبات المطبقة من طرف قطاع المالية لجعل عمليات التصدير أكثر سلاسة، من حيث التسهيلات الجمركية، على غرار شروط الدخول لنشاط التصدير، والتصريح والإجراءات الجمركية وفيما يتعلق بالأنظمة الجمركية، والرقابة الجمركية، ومن حيث النظام الجبائي، وما يتعلق بالضرائب المباشرة والرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى التسهيلات البنكية والخاصة بالمؤسسات المالية المتخصصة، من تمويل لعمليات التصدير ومرافقة البنوك للمصدرين في القيام بعملية التصدير و إنشاء بنوك عمومية في الخارج، وعمليات التأمين لعمليات التصدير، وصولا إلى الإصلاحات الجارية المتعلقة بالعقار الاقتصادي.
وجدير بالذكر أن أهم مخرجات هذا الاجتماع تكمن في أهمية تعزيز التواصل والتفاعل بين وزارة المالية والشركات المصدرة، بهدف تبادل المعلومات والمشورة وخلق فضاءات تشاركية. كما تمت مناقشة سبل تعزيز الدعم المالي للشركات المصدرة، بما في ذلك تسهيل عملية توفير القروض ودعم التسهيلات الجمركية، مع العلم أن فعل التصدير يعد من بين العمليات التي يمكن أن تستفيد من نظام جبائي محفز جدا.
وشدد السيد الوزير على ضرورة التركيز على إمكانية تأسيس شراكات إستراتيجية بين القطاع العام والقطاع الخاص لدعم وتعزيز الجهود التصديرية، و هذا ما سيتم تجسيده من خلال المشروع الجديد لقانون الشراكة العمومية الخاصة الذي سيتم عرضه قريبا، مؤكدا على أهمية تعزيز الثقة بين الحكومة والشركات المصدرة من خلال تعزيز الشفافية عبر تبني سياسة تشاركية في اتخاذ القرارات،ومشاركة المعلومات المهمة بوضع آليات فعالة للتواصل وطرح الانشغالات.
ونوه في الختام بضرورة تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنويع الاقتصاد الوطني الذي يتوقف على تعزيز التجارة الخارجية والقطاعات غير النفطية، مناشدا جميع المؤسسات والشركات والناشطين في الميدان إلى المشاركة الفعالة في هذا الجهد الوطني بغية تقوية هيكل التجارة الخارجية وتحقيق التنمية المستدامة في البلاد.

8 الإدارة العامة للديوانة تشارك في فعاليات صالون سلاسل التوريد والشحن وخدمات التوزيع والتوصيل "SDS EXPO"

شاركت الإدارة العامة للديوانة في فعاليات صالون سلاسل التوريد والشحن وخدمات التوزيع والتوصيل "SDS EXPO" الذي ينظمه الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية UTICA يومي ١و٢نوفمبر ٢٠٢٣ بمقره بتونس العاصمة.
وقد تم تخصيص جناح للإدارة العامة للديوانة على مدى يومين لقبول استفسارات الزائرين من متعاملين اقتصاديين ومستثمرين والإجابة على مختلف أسئلتهم وتوجيههم إلى المصالح المعنية حسب التراتيب والإجراءات المعمول بها .
كما قام السيد مدير إدارة المنشأ بالإدارة العامة للديوانة بتقديم عرض حول اتفاقية المنطقة القارية الإفريقية للتبادل الحر الZLECAf من الجانب الديواني وفي علاقة بمادة المنشأ وذلك في سياق فعاليات الندوة العلمية التي انتظمت بالمناسبة تحت عنوان " التصدير الناجح : مفاتيح الامتثال للتراتيب والتركيز على المسألة اللوجستية في علاقة باتفاقية الZLECAF"
وتندرج هذه المشاركة في إطار مواصلة تنفيذ استراتيجية انفتاح الإدارة على محيطها وخاصة في ما يتعلق بدعم الدور الإقتصادي الموكول لسلك الديوانة

9 التجارة الالكترونية عبر الحدود» تفوز بجائزة ذا أوبن جروب ريادة عالمية لجمارك دبي في الابتكار والتصميم المؤسسي

تتويجاً لجهودها في الابتكار والتطوير كرمت مؤسسة «ذا أوبن جروب» العالمية جمارك دبي بمنحها جائزة التميز في الابتكار عن فئة التصميم المؤسسي لمشروع التجارة الالكترونية عبر الحدود، مؤكدة خلال حفل توزيع الجوائز الذي عقد افتراضياً أن جمارك دبي تُعد مثالاً يحتذى به على مستوى السلطات الجمركية في العالم.

وتختص مؤسسة «ذا أوبن جروب» العالمية، ومقرها الرئيسي الولايات المتحدة الأمريكية، في قيادة وتطوير المعايير والشهادات التقنية، وتضم أكثر من ٩٠٠ عضوية لموردي ومستخدمي تقنية المعلومات، والأكاديميين والمستشارين في شتى المجالات ومن مختلف أنحاء العالم.

وشارك في حفل التتويج مجموعة من قادة التصميم المؤسسي ورواد الابتكار والتميز من مختلف أنحاء العالم، حيث تم عرض الممارسات والتطبيقات في مجال التصميم المؤسسي، وتقنية المعلومات، والابتكار والتميز، واستراتيجيات التحول الرقمي، وإدارة المخاطر، وسلسلة التوريد العالمية، وأمن المعلومات، وغيرها، وكذلك أبرز المبادرات الابتكارية التي تساهم في بناء اقتصاد معرفي يعزز التنمية الاقتصادية العالمية.

ويهدف مشروع التجارة الإلكترونية عبر الحدود الذي أطلقته جمارك دبي، إلى تحويل دبي لمركز عالمي للتجارة الإلكترونية، وفق «استراتيجية دبي الإلكترونية» وتشجيع الشركات و المستثمرين في مجال التجارة الإلكترونية لتأسيس مراكز إقليمية لهم في دبي، تنفيذاً لتوجيهات القيادة بزيادة حصة الشركات المتواجدة بإمارة دبي في التوزيع المحلي والإقليمي للتجارة الإلكترونية، وذلك عبر تخفيض التكلفة الإجمالية لعمليات التجارة الإلكترونية، والتي تتضمن تكاليف السلع المرتجعة والتخزين والنقل.

وأعرب سعادة أحمد محبوب مصبح المدير العام لجمارك دبي، الرئيس التنفيذي لمؤسسة الموانئ والجمارك والمنطقة الحرة عن سعادته بهذا الإنجاز العالمي، مؤكداً خلال استقباله فريق عمل الجائزة وتسلمه الجائزة بحضور عتيق المهيري المدير التنفيذي لقطاع التطوير الجمركي وجمعة الغيث مستشار المدير العام والدكتور حسام جمعه محمد مدير إدارة ابتكار الخدمات وفريق عمل الجائزة، أن جمارك دبي رائدة عالمياً في ابتكار وتطوير خدمات ذكية تدفع نحو تسهيل العمليات وتنعكس إيجاباً على زيادة التجارة الخارجية لدبي، حيث تضع الدائرة تعزيز الابتكار في مقدمة أولوياتها لتحقيق أهداف الخطط والاستراتيجيات الحكومية، وتعزيز سعادة المتعاملين عن الخدمات المقدمة إليهم حيث بلغت نسبة سعادة العملاء عن خدمات جمارك دبي الذكية ٩٨٪ ويعد ذلك تتويجاً للاستثمار الناجح في التكنولوجيا المتقدمة و الذكاء الاصطناعي وتحفيز وتشجيع الابتكار الرقمي.

من جانبه قال الدكتور حسام جمعة مدير إدارة ابتكار الخدمات في جمارك دبي: «تعكس الشهادات و الجوائز الممنوحة من المؤسسات العالمية في الابتكار نجاح جمارك دبي عالمياً في ابتكار خدمات تقود التحولات المستقبلية في القطاع التجاري، مشيراً إلى أن إدارة ابتكار الخدمات في جمارك دبي تعمل على استشراف المستقبل من خلال تحفيز الابتكار وبلورة مبادرات ومشاريع مستقبلية ومبتكرة تخدم العمل الجمركي على الصعيدين المحلي والدولي، من خلال تسريع وقت انجاز المعاملات وخفض التكاليف، وزيادة الكفاءة التشغيلية لمواجهة التحديات، وتعزيز قدرة الدائرة على التطوير والتحسين المستمر، والتميز في بيئة رشيقة متسارعة التغيير ن مشيراً إلى أن هذا الفوز يأتي ليكمل سلسلة من الإنجازات والنجاحات المرتبطة بتحقيق أهداف جمارك دبي وسعيها في تبوأ المراكز القيادية على المستوى العالمي.

الجدير بالذكر أن جمارك دبي قد حصلت على هذه الجائزة للعام الثاني على التوالي بفوزها عن مبادرة المنسق الذكية والتي تم تطويرها باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي، لتوفر للمتعاملين قناة جديدة تمكنهم من الحصول على الرمز المنسق للبضائع وتزويدهم بمعلومات جمركية عنها مثل الوصف ونسبة الرسوم الجمركية وحالة المنع والقيد، في ثواني وذلك من خلال إرفاق صورة السلعة أو بياناتها عبر التطبيق الذكي.

الإمارات وكوريا.. شراكة استراتيجية واعدة لتعزيز ريادة الأعمال والاقتصاد الجديد\ ١٩-

نقلا عن العين

بحث عبدالله بن طوق المري وزير الاقتصاد الإماراتي مع لي يونغ وزيرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة بكوريا الجنوبية سبل تعزيز التعاون. وبحث الجانبان أيضاً دعم وصول مجتمعي الأعمال والشركات الناشئة من الجانبين إلى الفرص المتاحة في أسواقهما بما يدعم النمو المستدام لاقتصاد البلدين الصديقين. وأكد عبدالله بن طوق، أن علاقات التعاون والشراكة بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية كوريا الجنوبية، تمثل قصة نجاح ملهمة ونموذجا يحتذى به في العلاقات الدولية، لما حققته من إنجازات في جميع القطاعات ذات الاهتمام المشترك. وقال إن الرؤى والأهداف المشتركة لقيادتي البلدين تعكس الأهمية الخاصة التي تحظى بها هذه الشراكة الاستراتيجية، والرغبة القوية لترسيخ أواصر العلاقات الثنائية المثمرة بين البلدين والانطلاق من خلالها نحو عهد جديد من التعاون المستدام في جميع مجالات التعاون المشترك لا سيما الاقتصادي، بما يسهم في تعزيز الرخاء والرفاه لشعبي البلدين الصديقين. وأشار عبدالله بن طوق إلى أن دولة الإمارات تعول على قطاع ريادة الأعمال في دعم نموذجها الاقتصادي الجديد، تنفيذاً لتوجيهات القيادة الرشيدة، ليكون ضمن الأفضل عالمياً تماشياً مع محددات مئوية الإمارات ٢٠٧١ وانسجاماً مع رؤية «نحن الإمارات ٢٠٣١»، مؤكداً حرص دولة الإمارات على العمل مع الشركاء في جمهورية كوريا الجنوبية لدعم توسع الشركات الناشئة في أسواق البلدين خلال المرحلة المقبلة. وأوضح أن حكومة الإمارات عملت على مدار السنوات الماضية على ترسيخ بيئة داعمة لنمو وازدهار أنشطة الشركات الناشئة داخل أسواق الدولة، ومعززة لوصول منتجاتها إلى الأسواق الخارجية، وذلك خلال مرونة المنظومة التشريعية الاقتصادية وتبني مبادرات تسهم في توفير كافة أنواع التدريب والتأهيل وأدوات التمويل اللازمة لرواد الأعمال بالتعاون مع شريحة واسعة من الشركاء الاستراتيجيين محلياً وإقليمياً وعالمياً. من جهتها، أكدت لي يونغ، وزيرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في كوريا الجنوبية، حرص بلادها على تعزيز الشراكة الاقتصادية مع دولة الإمارات كونها مركزا عالمياً استراتيجياً للمستثمرين ورواد الأعمال الكوريين الجنوبيين، مشيرة إلى أهمية تعزيز التعاون بين مجتمعي الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في البلدين الصديقين بما يسهم في تعزيز نمو أعمال الشركات الكورية الجنوبية والإماراتية والعمل المشترك على فتح مسارات جديدة للتعاون لا سيما في قطاعات الاقتصاد الجديد والتكنولوجيا المتقدمة. وأشادت بالبيئة الاستثمارية في دولة الإمارات وما توفره من تسهيلات وتشريعات مرنة وبنية تحتية متطورة وموقع جغرافي استراتيجي وفرص استثمارية واعدة من شأنها أن تسرع نمو الشركات الناشئة ووصولها إلى أسواق جديدة. في سياق متصل، بحث عبدالله بن طوق المري، مع «أوه سي-هون»، عمدة العاصمة الكورية الجنوبية سول، تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي واستكشاف المزيد من الفرص المتاحة التي من شأنها فتح مسارات جديدة للشركات الناشئة ورواد الأعمال والمستثمرين للاستفادة من فرص الاقتصاد الجديد. جاء ذلك خلال لقاء ثنائي بين الجانبين عقد في مقر حكومة مدينة سول على هامش زيارة وفد الدولة للمشاركة بجناح خاص في معرض ومنتدى الشركات الناشئة «COMEUP ٢٠٢٣» الذي شهد حضور أكثر من ٦٠ ألف زائر و١٠٠ متحدث من حول العالم. وبحث الجانبان خلال اللقاء سبل توفير مسارات جديدة تحمل العديد من الفرص الداعمة لنمو وتوسع الشركات الناشئة في أسواق البلدين وتوفير جميع الممكنات اللازمة لها. وأكد عبدالله بن طوق أهمية تعزيز توجه أنشطة الشركات الصغيرة والمتوسطة نحو قطاعات الاقتصاد الجديد باعتبارها إحدى ركائز النمو المستدام للاقتصاد على الأجندة التنموية للبلدين بما يصب في تعزيز ريادة وتنافسية اقتصاديهما عالمياً.

وقال إن دولة الإمارات وجمهورية كوريا الجنوبية نجحتا في إنجاز مفاوضات اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة التي تسهم في دفع العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين إلى مستويات جديدة تسهم في تنامي التعاون إلى آفاق أرحب تنعكس على اقتصادي البلدين. وأشار خلال اللقاء إلى أهمية تعزيز الشراكة الاقتصادية بين البلدين خاصة في قطاعات الاقتصاد الجديد وفي مقدمتها التكنولوجيا المالية والبرمجيات والذكاء الاصطناعي والاقتصاد الدائري والأخضر والتكنولوجيا الزراعية من خلال تقديم كافة التسهيلات والحوافز وتمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة في البلدين من لعب دور حيوي في النمو الاقتصادي كونها تشكل عصب الاقتصاد ومستقبلة. من جانبه أكد «أوه سي-هون»، حرص بلاده على تعزيز التعاون والشراكة مع دولة الإمارات في المجالات المختلفة لا سيما زيادة الاستثمارات المتبادلة من الجانبين وتقديم الدعم الكامل للشركات الناشئة ورواد الأعمال للدخول بقوة في قطاع التكنولوجيا المتقدمة والذكاء الاصطناعي من أجل تحقيق الازدهار المشترك. وأضاف أن بلاده ودولة الإمارات تشتركان في رؤية اقتصادية مستقبلية واضحة تركز على تعزيز الاستثمارات في القطاعات الاستراتيجية ذات الأثر الاقتصادي لا سيما قطاع الخدمات والتكنولوجيا والصناعات الطبية الحيوية والإبداعية والمالية والترفيه والسياحة والإعلام وغيرها من القطاعات التي تسهم في تعظيم قدرات البلدين الاقتصادية. وأشاد عمدة سول بالنموذج الاقتصادي المرن لدولة الإمارات وقدرته على التكيف وتعظيم فرص الاستفادة والنمو للشركات والاستثمارات الأجنبية والذي رسخ مكانة دولة الإمارات مركزاً اقتصادياً عالمياً رائداً بفضل البنية التحتية التكنولوجية المتطورة التي تمتلكها الدولة وبيئة الأعمال الجاذبة للاستثمار والتشريعات والقوانين المتطورة. جدير بالذكر، أن وزير الاقتصاد الإماراتي ترأس أكبر وفد اقتصادي لدولة الإمارات من الجهات الحكومية والقطاع الخاص ورواد الأعمال، للمشاركة في معرض ومنتدى الشركات الناشئة «COMEUP ٢٠٢٣» في جمهورية كوريا الجنوبية الذي انعقد خلال الفترة من ٨ إلى ١٠ نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، وذلك بهدف تعزيز التعاون المشترك في القطاعات الاقتصادية الجديدة وريادة الأعمال والتكنولوجيا والسياحة والذكاء الاصطناعي وعرض مجموعة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإماراتية ودعم التواصل بين رواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في البلدين. وضم وفد الدولة ممثلين عن ٢٠ جهة من القطاعين الحكومي والخاص ومسرعات وحاضنات الأعمال ومنها غرفة دبي للتجارة، وغرفة تجارة وصناعة عجمان، وغرفة تجارة وصناعة الشارقة، وغرفة صناعة وتجارة الفجيرة، والمنطقة الحرة بمطار دبي، ودبي كوميرسيتي، ومركز دبي المالي العالمي، وواحة دبي للسيليكون، ومصرف الإمارات للتنمية، ومنصة هب ٧١، ومجموعة كيزاد، وصندوق خليفة لتطوير المشاريع، وجامعة الإمارات العربية المتحدة، ومجموعة تيكوم، بالإضافة إلى حضور أكثر من ١٠٠ رائد أعمال إماراتي.

منظمة الجمارك العالمية

الاجتماع الثالث لمنظمة الجمارك العالمية WGDS: تطوير البيانات والإحصاءات الجمركية

1

في الفترة من ١٦ إلى ١٧ أكتوبر ٢٠٢٣، استضافت منظمة الجمارك العالمية (WCO) الدورة الثالثة لفريق العمل المعني بالبيانات والإحصاءات (WGDS) في شكل مختلط في مقرها الرئيسي في بروكسل. وشهد الحدث حضورًا رائعًا بلغ ٥٦ مندوبًا شخصيًا، بالإضافة إلى ١٢٣ مشاركًا افتراضيًا.

افتتح الدكتور كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية، الدورة، معربًا عن امتنانه للوفود لمساهماتهم الكبيرة في المبادرات التي تركز على البيانات. وشدد على الأحداث الرئيسية، مثل مؤتمر التكنولوجيا الذي عقدته منظمة الجمارك العالمية مؤخراً في فييت نام والإطلاق الوشيك لمركز الابتكار في البيانات. وشدد الدكتور ميكوريا على أهمية تنسيق البيانات في مكافحة التجارة غير المشروعة وأشار إلى منصة الإحصاءات الجمركية التي تهدف إلى توجيه صياغة السياسات القائمة على الأدلة. بالإضافة إلى ذلك، أوجز المشاريع الطموحة لمنظمة الجمارك العالمية، بما في ذلك تطوير المعايير الجمركية، وبروتوكولات تبادل البيانات، وتدابير الأمن السيبراني، والمعجم المشترك للبيانات. واختتم كلامه بدعوة إلى العمل، مسلطًا الضوء على الحاجة إلى بذل جهود تعاونية نحو إطار جمركي قائم على البيانات.

وتمحورت المناقشات القوية خلال الاجتماع حول مواضيع حاسمة، مما أسفر عن نتائج مثمرة. وتم إطلاع المندوبين على أنشطة الفريق العامل الفرعي فيما بين الدورات، مما أدى إلى إقرار إحصاءات الإنفاذ الموحدة. وقدمت الجلسة أيضا عروض أولية بشأن الخلاصات المتعلقة بتوحيد الإحصاءات وأفضل الممارسات في مجال تبادل البيانات. سلط دليل حالة استخدام الأمن السيبراني الضوء على الأهمية الحاسمة لحماية البيانات وضرورة التبادل السلس للبيانات باستخدام التقنيات المتطورة التي تحافظ على الخصوصية. وتماشياً مع احتياجات الأعضاء، عرضت منظمة الجمارك العالمية التقدم المحرز في وضع مصطلحات موحدة للبيانات والإحصاءات. وتأكيدًا على أهمية الجهود التعاونية داخل منظمة الجمارك العالمية، برزت الجلسة باعتبارها لحظة محورية للعمل الجماعي وتبادل المعرفة، وتعزيز نمو الإحصاءات والتحليلات الجمركية. وأشاد الدكتور طويل كانغ، مدير بناء القدرات، بالمشاركين في ملاحظاته الختامية لرؤاهم التي لا تقدر بثمن والتزامهم الثابت بأهداف الجلسة.

سيتم عرض القرارات والنتائج الرئيسية لهذه الجلسة في الجلسة القادمة للجنة سياسات منظمة الجمارك العالمية في ديسمبر ٢٠٢٣.

يمكن لأصحاب المصلحة توقع انعقاد جلسة WGDS القادمة المقرر عقدها في مايو ٢٠٢٣ في المقر الرئيسي لمنظمة الجمارك العالمية، حيث سيتم استكشاف ومشاركة المزيد من التقدم في مبادرات البيانات الجمركية.

WCO

انطلاق الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة إدارة اتفاقية كيوتو المعدلة بإيداع السلفادور صك انضمامها

2

٦ نوفمبر ٢٠٢٣ - في يوم افتتاح الاجتماع الثاني والثلاثين للجنة إدارة اتفاقية كيوتو المعدلة، تلقى الدكتور كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية، بصفته وديع الاتفاقية، وثيقة الانضمام جمهورية السلفادور إلى الاتفاقية الدولية لتبسيط وتنسيق الإجراءات الجمركية (اتفاقية كيوتو المعدلة) - RKC من السيدة أليخاندرا جيرون، القائمة بالأعمال، سفارة السلفادور، بروكسل، بلجيكا، في مقر منظمة الجمارك العالمية في بروكسل، بلجيكا.

وبهذا الانضمام، تصبح جمهورية السلفادور الطرف المتعاقد رقم ١٣٥ في اتفاقية كيوتو الحمراء.

خلال حفل الانضمام، رحب الأمين العام بجمهورية السلفادور في أسرة اتفاقية كيوتو، مشيراً إلى أنه بانضمامها إلى اتفاقية كيوتو، ستكون السلفادور بمثابة مثال بارز، ليس فقط لأمريكا الوسطى، ولكن أيضًا على مستوى العالم. وسلط الضوء على الابتكار والتحديث المستمر في السلفادور، فضلاً عن تعميق التعاون والتنسيق في الاتحاد الجمركي بين السلفادور وغواتيمالا وهندوراس، مما أدى إلى تحسين قدرتها التنافسية وكفاءتها في تحصيل الإيرادات، وتيسير التجارة، وإدارة المخاطر، فضلاً عن حماية السلع الأساسية. المجتمع من التجارة غير المشروعة.

أشارت السيدة أدريانا ميرا، نائبة وزير خارجية السلفادور، إلى أن الانضمام، الذي كان من بين الأوائل في أمريكا الوسطى، كان بمثابة شهادة على التزامها بتيسير التجارة الدولية وتعزيز النمو الاقتصادي من خلال إدارة الجمارك الحديثة والفعالة. ومعربة عن تقديرها الصادق لمنظمة الجمارك العالمية لعملها المستمر في تطوير الأدوات والتعليمات ، اختتمت نائبة الوزير كلمتها بالقول إن السلفادور نفذت على مر السنين سلسلة من الإصلاحات والتحسينات الجوهرية في أنظمتها الجمركية، بهدف تعزيز بيئة مواتية للتجارة العالمية.

أعربت السيدة أليخاندرا جيرون، القائمة بالأعمال، سفارة السلفادور، بروكسل، بلجيكا، عن امتنانها لبرنامج تيسير التجارة التابع لمنظمة الجمارك العالمية وأمانة الدولة للشؤون الاقتصادية في سويسرا (WCO-SECO)، على الدعم الفني المقدم خلال الفترة عملية الانضمام.

ويشجع الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية بقوة أولئك المؤهلين لأن يصبحوا طرفاً متعاقداً على الانضمام إلى اتفاقية اتفاقية كيوتو في أسرع وقت ممكن، نظراً لأهمية هذا الصك بالنسبة للجمارك، وقبل كل شيء لتنفيذ أحكامه.

3 منظمة الجمارك العالمية ترحب ببيان وزراء تجارة مجموعة السبع بشأن تعزيز عمليات التجارة والجمارك العالمية

أصدر وزراء تجارة مجموعة السبع بيانًا في اجتماع عقد في أوساكا-ساكاي في ٢٩ أكتوبر ٢٠٢٣، حددوا فيه السياسات المختلفة التي تتطلب اتخاذ إجراءات من قبل إدارات الجمارك. وتشمل هذه المجالات تعزيز مرونة سلسلة التوريد، وتنظيم التجارة الإلكترونية، ومعالجة التفاعل بين التجارة وقضايا البيئة وتغير المناخ.

ومن الجدير بالذكر أن الوزراء أعربوا عن التزامهم بتعزيز المشاركة مع الاقتصادات الناشئة والنامية في مجالات التجارة والتنمية. وشددوا على أهمية جعل النظام التجاري المتعدد الأطراف أكثر شمولاً، مع الاعتراف بالدور الحاسم لبناء القدرات من خلال منظمة الجمارك العالمية. كما أشاروا إلى الحاجة إلى تدريب موظفي الجمارك لتسريع الإجراءات الجمركية، وخاصة فيما يتعلق بالتجهيز السريع لإمدادات الإغاثة في حالات الطوارئ.

وترحب منظمة الجمارك العالمية بهذا البيان الوزاري. وعلق الدكتور كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية، على البيان قائلاً: "تؤكد منظمة الجمارك العالمية مجددًا التزامها بتعزيز الشمولية في النظام التجاري متعدد الأطراف، ودعم مرونة سلسلة التوريد والتصدي للتحديات التي تفرضها التجارة الإلكترونية. ونحن نهدف إلى تحقيق هذه الأهداف من خلال تعزيز التعاون مع الاقتصادات الناشئة والنامية ومن خلال الاستفادة من خبراتنا وشبكتنا العالمية.

يسلط هذا التصديق من قبل وزراء تجارة مجموعة السبع الضوء على الأهمية المتزايدة للتعاون الدولي في مواجهة التحديات المتعددة الأوجه للتجارة الحديثة ويؤكد على الدور الحيوي الذي تلعبه الجمارك في تعزيز التجارة العالمية الفعالة والمسؤولة.

G7 2023 HIROSHIMA SUMMIT

4 خبراء التجارة العالمية يجتمعون في مؤتمر المنشأ العالمي الثالث لمنظمة الجمارك العالمية في تشيلي

في عرض رائع للتعاون العالمي والخطاب التقدمي، بدأ مؤتمر المنشأ العالمي الثالث لمنظمة الجمارك العالمية أعماله في سانتياغو، تشيلي، في ٨ نوفمبر ٢٠٢٣، وتمحور حول موضوع «بناء الثقة في بيئة المنشأ». وقد حظي هذا المؤتمر، الذي استضافته دائرة الجمارك الوطنية في شيلي وبدعم من دائرة الجمارك الكورية والاتحاد الأوروبي والعديد من شركات القطاع الخاص، باهتمام كبير، حيث شارك فيه أكثر من ٥٠٠ مشارك مسجل من ٨٢ دولة.

في افتتاح المؤتمر، أعربت السيدة أليخاندرا أريازا لوب، المدير العام للجمارك التشيلية، عن تقديرها للدعم الذي تقدمه أمانة منظمة الجمارك العالمية وشددت على أهمية قيام مجتمع الجمارك بتعزيز تعاونه ومواصلة المناقشات المتعمقة حول موضوع قواعد المنشأ. وتم خلال المؤتمر تشغيل رسالة فيديو للسيدة كلوديا سانهويزا ريفيروس، وكيلة الوزارة للعلاقات الاقتصادية الدولية، نيابة عن حكومة شيلي. وسلطت الضوء في رسالتها على تنظيم المؤتمر العالمي الثالث لمنظمة الجمارك العالمية بشأن المنشأ العالمي في تشيلي. وفي هذا الصدد، أبرزت أهمية قواعد المنشأ بالنسبة لتشيلي التي لديها أكثر من ثلاثين اتفاقية تجارة حرة مع دول أخرى. ولذلك فإن هذا المؤتمر مهم للغاية لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص وتعزيز التجارة الدولية.

وفي كلمته الافتتاحية، أعرب الدكتور كونيو ميكوريا، الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية عن شكره للجمارك التشيلية وشدد على أهمية قواعد المنشأ باعتبارها أحد الجوانب الأساسية للتكامل الإقليمي وتحسين مناخ الأعمال. وحافظ على الدعم المستمر لمنظمة الجمارك العالمية في تطوير مختلف أدوات منظمة الجمارك العالمية في هذا المجال، بما في ذلك دراسة جدوى منظمة الجمارك العالمية بشأن إنشاء إطار للربط البيني لإصدار شهادات المنشأ. وأشار إلى أن هذا المؤتمر سيكون فرصة ممتازة لبناء الثقة بين الجمارك ومع قطاع الأعمال من خلال الحوار والتواصل.

شهد اليوم الافتتاحي حلقات نقاش يقودها الخبراء ومحادثات جذابة حول الأعمال التجارية المنشأ، حيث تعمقت في المشهد المعقد للتنقل في قواعد المنشأ بموجب اتفاقيات تجارية متنوعة، وتبسيط عمليات التنفيذ، والعوامل التي تؤثر على استخدام الأفضليات التجارية، وبناء الثقة داخل بيئة المنشأ.

خلال اليوم التالي من المؤتمر، سيستكشف المتحدثون موضوع الرقمنة ضمن إجراءات المنشأ، مع تسليط الضوء على أفضل الممارسات في تبادل البيانات بين الجمارك والفوائد التي لا يمكن إنكارها لحلول النافذة الواحدة.

قبل المؤتمر، التقى الأمين العام ميكوريا بالسيد خوان أنطونيو كولوما كوريا، رئيس مجلس الشيوخ في تشيلي. وخلال هذا الاجتماع، أكد الأمين العام على

أهمية الجمارك في سلسلة التوريد، ودعا إلى مزيد من الدعم لتحديث الجمارك. وشكر رئيس مجلس الشيوخ الأمين العام على رؤيته وكرر التزامه ببناء القدرات في الجمارك ورعاية الجيل الجديد من موظفي الجمارك.

أثناء إقامته في شيلي، حضر الدكتور ميكوريا الحفل الختامي للجمعية العامة لـ ASAPRA في ٦ نوفمبر والمؤتمر الدولي لوسطاء الجمارك في ٧ نوفمبر. وشدد في كلمته على الشراكة الهامة بين الجمارك والقطاع الخاص، المبنية على الثقة والتعاون والتفاهم المتبادل والاحترام، والتي تشكل الأساس للتجارة الدولية السلسة.

5 الأمين العام لمنظمة الجمارك العالمية,يطلق دليلاً عمليًا لتنفيذ قواعد المنشأ لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية, في إطار برنامج قواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية لأفريقي

قامت منظمة الجمارك العالمية، بدعم من الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج أفريقيا لقواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي ومنظمة الجمارك العالمية، بتطوير دليل عملي لمساعدة إدارات الجمارك والمشغلين الاقتصاديين في التنفيذ العملي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (AfCFTA) الملحق ٢ بشأن قواعد المنشأ لبروتوكول التجارة وملاحقه ذات الصلة.

يعد الفهم الأفضل لقواعد المنشأ الخاصة بمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية أمرًا بالغ الأهمية للتنفيذ والتطبيق الصحيح للاتفاقية وضروري لتعزيز التجارة البينية الأفريقية.

الهدف الرئيسي لاتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية هو إنشاء سوق قاري واحد للسلع والخدمات، مع حرية حركة رجال الأعمال والاستثمارات، وبالتالي تمهيد الطريق لتسريع إنشاء الاتحاد الجمركي في المستقبل.

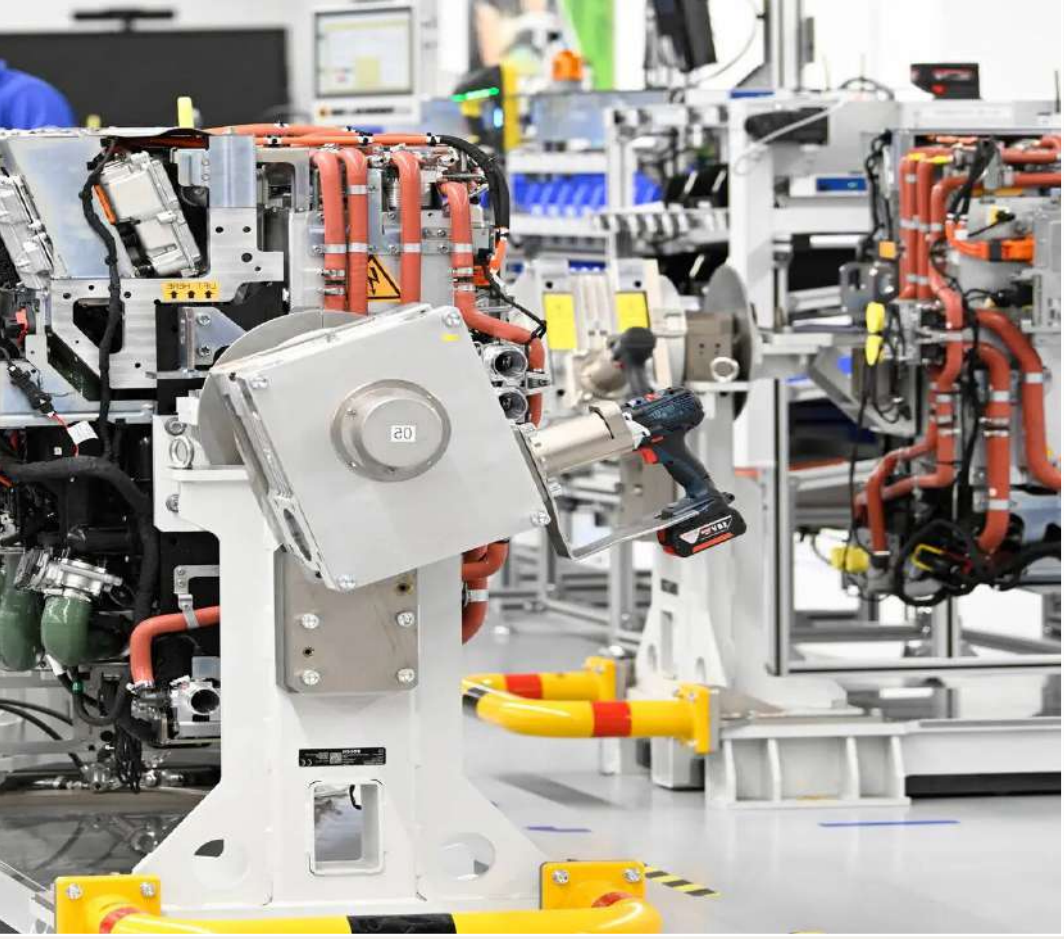

1 ألمانيا

تراجع الإنتاج الصناعي الألماني بنسبة 1,4٪ بما يفوق التوقعات

نقلا عن cbnc عربية

تراجع الإنتاج الصناعي في ألمانيا بأكثر من المتوقع في سبتمبر/ أيلول بنسبة ١,٤٪ مقارنة بالشهر السابق، في بيانات صادرة الثلاثاء ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني طبقًا لمكتب الإحصاءات الاتحادي الألماني، والذي جاء أكبر من التوقعات والتي كانت بانخفاض ٠,١٪ .

وكان الإنتاج الصناعي في ألمانيا قد انخفضت بنسبة ١,٤٪ سبتمبر/ أيلول ٢٠٢٣ على أساس شهري، بعد انخفاض معدله ٠,١٪ في أغسطس والذي جاء أسوأ بكثير من التوقعات التي كانت تشير إلى انخفاض بنسبة ٠,١٪. كما يُعدّ هذا الشهر الرابع على التوالي للإنتاج الصناعي المتراجع، مما يزيد من الدلائل على ضعف الاقتصاد في ألمانيا. أتى أكبر تأثير سلبي من قطاع السيارات (-٥٪) ومعدات الكهرباء (-٤,٤٪) والصناعات الدوائية (-٩,٢٪)، بينما ارتفع إنتاج هندسة الآلات بنسبة ٤,١٪. الإنتاج الصناعي

2 الصين

ارتفاع واردات الصين من النفط الخام في أكتوبر 13,5٪ على أساس سنوي

نقلا عن cbnc عربية

زادت واردات النفط الخام الصينية بنسبة ١٣,٥٪ على أساس سنوي في أكتوبر/ تشرين الأول، مع زيادة شركات التكرير مشترياتها عن طريق حصص الواردات الجديدة ونمو الطلب المحلي على الوقود خلال عطلة الأسبوع الذهبي. وبلغ إجمالي الواردات الصينية من النفط الخام الشهر الماضي ٤٨,٩٧ مليون طن متري، أو ١١,٥٣ مليون برميل يوميا، وفقاً للإدارة العامة للجمارك، بارتفاع طفيف عن ١١,١٣ مليون في سبتمبر/ أيلول، وبلغت واردات أكبر مشتر للنفط في العالم منذ بداية العام ٤٧٣,٢٢ مليون طن، أو ١١,٣٦ مليون برميل يوميا، بزيادة ١٤,٤٪ عن العام السابق.

وتلقى الاستهلاك المحلي للبنزين ووقود الطائرات دفعة قوية خلال عطلة الأسبوع الذهبي التي استمرت ثمانية أيام عندما قام المسافرون بما مجموعه ٨٢٦ مليون رحلة داخل البر الرئيسي للصين، بزيادة ٧١,٣٪ عن العام السابق.

وزاد الاستيراد كذلك على خلفية إطلاق دفعة رابعة من حصص واردات النفط الخام، وأرباح التكرير الجيدة خلال الربع الثالث.

وأظهرت بيانات الثلاثاء ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني أن صادرات الوقود المكرر بلغت ٥,١٧ مليون طن، بانخفاض عن ٥,٤٤ مليون في سبتمبر أيلول ولكن بزيادة ١٦,٠٧٪ مقارنة مع ٤,٤٦ مليون قبل عام.

بينما بلغت واردات الصين من الغاز الطبيعي ٨,٧٩ مليون طن الشهر الماضي، بزيادة ١٥,٥٪ عنه قبل عام ولكنها انخفضت عن ١٠,١٥ مليون

3

نائب الوزير LYU Weihong يلتقي بالوزير الدنماركي جاكوب جنسن

نقلا عن العربية

في ٣ نوفمبر ٢٠٢٣، التقى نائب الوزير LYU Weihong مع السيد جاكوب جنسن، وزير الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك الدنماركي. تبادل الجانبان وجهات النظر حول التفتيش الجمركي والحجر الصحي، ووقعا البروتوكول بين الإدارة العامة للجمارك جمهورية الصين الشعبية ووزارة الأغذية والزراعة ومصايد الأسماك في مملكة الدنمارك بشأن التفتيش والحجر لصحي والمتطلبات الصحية البيطرية للحوم البقر. ليتم تصديرها من الدنمارك إلى الصين. حضر اللقاء السيد وماس أوستروب مولر، سفير الدنمارك لدى الصين.

4 الاتحاد الاوروبي

الطلبات مفتوحة الآن للحصول على اعتراف الاتحاد الأوروبي بأحدث البرامج الأكاديمية الجمركية

فتحت المفوضية الأوروبية دورة جديدة لتقديم الطلبات للحصول على شهادة الاعتراف الجمركي للاتحاد الأوروبي.

يعد هذا الاعتراف المرموق، الذي تم تأسيسه في عام ٢٠١٩، بمثابة شهادة على تميز البرامج الأكاديمية الجمركية التي تزود الطلاب بمعايير الكفاءة الجمركية المثلى في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي.

5 اوروبا

أوروبا تدرس تمديد هدنة تجارة الصلب والألمنيوم مع أميركا

الاتفاق يعطي فرصة للعودة لمزيد من المفاوضات وتجنب الرسوم الجمركية المقدرة بـ10 مليارات دولار

نقلا عن الشرق

يدرس الاتحاد الأوروبي إمكانية تمديد فترة الهدنة المؤقتة مع الولايات المتحدة، فيما يتصل بتجارة الصلب والألمنيوم، وهو احتمال سيساعد على الالتفاف على المفاوضات المعطلة وتفادي عودة فرض تعريفات جمركية على صادرات عبر المحيط الأطلسي تبلغ قيمتها ١٠ مليارات دولار.

نظراً لاستئناف فرض التعريفات تلقائياً في نهاية السنة الحالية، فإن عملية التمديد ستوفر مزيداً من الوقت للتوصل إلى تسوية دائمة قبل إجراء الانتخابات الرئاسية الأميركية خلال ٢٠٢٤، بحسب أشخاص مطلعين على مايدور داخل التكتل الموحد.

استدامة الصلب والألمنيوم

تهدف المحادثات حول ما يسمى «اتفاقية التفاهم العالمي لاستدامة الصلب والألمنيوم» (Global Arrangement on Sustainable Steel and Aluminum) إلى تسوية النزاع الذي اندلع بفترة حكم الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب، عندما فرضت الولايات المتحدة الأميركية رسوماً جمركية على واردات المعادن الأوروبية، مشيرة إلى وجود مخاطر تتهدد الأمن القومي، والتي رد عليها الاتحاد الأوروبي بإجراءات عقابية. توصل الطرفان لهدنة مؤقتة خلال ٢٠٢١ تنتهي آخر السنة الجارية.

تعطل محادثات الصلب قبل قمة أميركية أوروبية يهدد بعودة القيود الجمركية

أوضح الأشخاص الذين تحدثوا بشرط عدم الإفصاح عن هوياتهم، أن دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي اطلعوا على موقف المفاوضات الأسبوع الماضي، بما فيها الإجراءات اللازمة لتمديد فترة الهدنة. ذكرت الولايات المتحدة في السابق أن الطرفين ملتزمان بتفادي استئناف الرسوم الجمركية، وفقاً لما أفاد به تقرير «بلومبرغ» بوقت سابق.

تفاهمات مؤقتة

في إطار التفاهمات المؤقتة المتفق عليها قبل سنتين، فرضت الولايات المتحدة الأميركية حصص معدل التعريفة الجمركية المفرضة والتي تُطبق على المعادن عند تجاوزها حدوداً معينة، بينما جمد الاتحاد الأوروبي كافة تدابيره التقييدية. أوضح رئيس مفوضية التجارة في التكتل الأوروبي بوقت سابق أن ذلك أسفر عن موقف غير متوازن لصالح الولايات المتحدة الأميركية.

من المفترض أن تستند أنصبة أسعار التعريفة الجمركية إلى تاريخ التدفقات التجارية، لكن صرامتها تعني استمرار خضوع مستوى كبير من الصلب الأوروبي للرسوم وأن الشركات المصدرة في القارة مثقلة بأعباء روتينية.

ذكر أحد الأشخاص أن معالجة هذا الخلل حالياً يشكل جزءاً من المناقشات الجارية مع إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن.

إزالة التعريفات الجمركية

سيؤدي الإخفاق في إصلاح عدم التكافؤ لمواجهة الاتحاد الأوروبي لخيار إعادة فرض التعريفات الجمركية على البضائع الأميركية أو الالتزام بالوضع الحالي، ما يعني بذلك منحه تنازلاً لإدارة بايدن.

الهدف من اتفاقية التفاهم العالمي لاستدامة الصلب والألمنيوم، هو معالجة السعة العالمية الفائضة وانبعاثات الكربون من المعادن القذرة. أُحرز قدر من التقدم بالنسبة لأول هدف من هذين الهدفين.

كما ستصبح هذه الاتفاقات مفتوحة لمشاركة الدول المشابهة من حيث منهجية التفكير. أوضح الأشخاص أن المحادثات لم تتقدم بطريقة كبيرة بعد فشل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في التوصل لاتفاق سياسي خلال قمة واشنطن الشهر الماضي والوقت ضيق مع الأخذ بالاعتبار مدى تباعد الجانبين.

كان الاتحاد الأوروبي يدفع الولايات المتحدة لتقديم مسار جلي لإزالة التعريفات الجمركية وأسعار التعريفة الجمركية، وبقيت هذه عقبة أساسية أمام إبرام اتفاق.

أشار الأشخاص إلى أن التكتل الموحد يريد من إدارة بايدن جعل أنصبة أسعار التعريفات الجمركية أقل صرامة بالنظر للعبء الذي تضعه على الشركات الأوروبية.

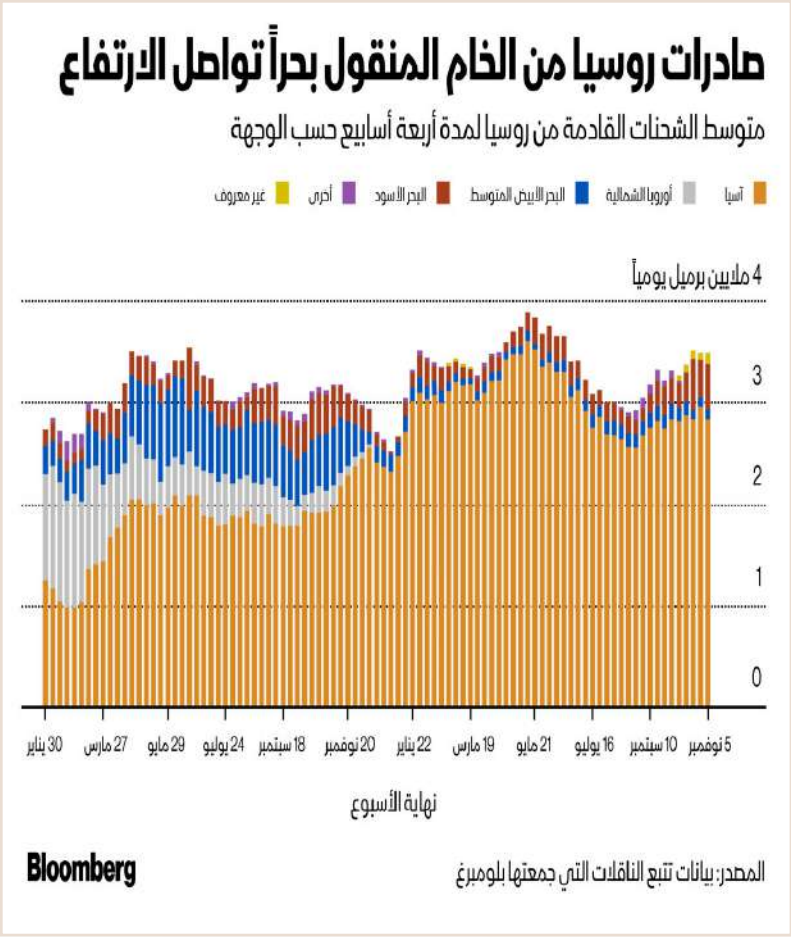

6 روسيا

صادرات روسيا من الخام المنقول بحرا تواصل الارتفاع

نقلا عن الشرق

تشحن روسيا النفط الخام عبر موانئها بمعدل يقترب من أعلى مستوى سُجل في أكثر من أربعة أشهر، وفقاً لـ«بلومبرغ».

تأتي الشحنات الروسية المرتفعة وسط انحسار مخاوف السوق بشأن نضوب المخزونات العالمية والاضطرابات الناجمة عن الصراع في الشرق الأوسط، ما أدى إلى تعثر ارتفاع أسعار النفط إلى المستوى المتوقع البالغ ١٠٠ دولار للبرميل تقريباً.

7 أمريكا

صادرات القمح الأميركية عند أدنى مستوياتها في 20 عاماً

نقلا عن الشرق

انخفضت شحنات القمح الأميركية إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، بسبب جفاف نهر المسيسيبي، والمنافسة من إمدادات الحبوب العالمية الوفيرة.

ندرة المياه أدّت إلى جفاف نهر المسيسيبي، حيث يُشحن ما يقرب من ثلثي صادرات الحبوب الأميركية تاريخياً على متن مراكب إلى الخليج الأميركي. ورغم تحسن مستويات المياه بشكل طفيف مقارنة بالمستوى القياسي المنخفض الذي سجلته الشهر الماضي، إلا أن مشتري المحاصيل في العالم بدؤوا بالفعل في الحصول على المزيد من الإمدادات من مصادر أخرى. وهو ما أدى إلى محدودية الطلب على الحبوب الأميركية، وساهم في فقدان البلاد مكانتها باعتبارها الشاحن المفضل.

بلغ إجمالي التفتيش على صادرات القمح الأميركي خلال الأسبوع المنتهي في ٢ نوفمبر ٧١,٦٠٨ أطنان مترية فقط، مع شحن بعض كميات القمح من دولوث، مينيسوتا، عبر البحيرات العظمى، ولكن لم تُشحن حبوب تقريباً عبر نهر المسيسيبي، وفقاً لوزارة الزراعة الأميركية.

والجدير بالذكر أن هذه الشحنات هي أصغر إجمالي مسجل في بيانات وزارة الزراعة الأميركية الأسبوعية التي يعود تاريخها إلى عام ١٩٨٣.

جلسة مواضيعية حول تقييم المطابقة والتجارة الإلكترونية

كيف تتعامل منظمة التجارة العالمية مع التحديات لضمان تلبية عمليات الشراء عبر الإنترنت (التجارة الإلكترونية) لمعايير ولوائح السلامة؟ نظمت لجنة منظمة التجارة العالمية التي تتعامل مع المعايير واللوائح (#WTOTBT) في ٧ نوفمبر جلسة مواضيعية حول تقييم المطابقة والتجارة الإلكترونية

لقد أعادت التجارة الإلكترونية اختراع الطريقة التي يتم بها تداول البضائع وحسنت قدرة المستهلكين على تسوق البضائع دوليًا. ووفقاً لتقرير التجارة العالمية ٢٠١٨، قدرت قيمة معاملات التجارة الإلكترونية في عام ٢٠١٦ بنحو ٢٧,٧ تريليون دولار أمريكي.

كما فرض انتشار التجارة الإلكترونية العديد من التحديات التنظيمية مثل الصعوبات في ضمان امتثال المنتجات المشتراة عبر الإنترنت (خاصة المستوردة منها) للوائح الفنية، وانخفاض فعالية أساليب مراقبة ما بعد السوق التقليدية لهذه المنتجات، وعدم الإبلاغ عن هذه المنتجات. -الامتثال أو المخاوف المتعلقة بالسلامة وسلسلة المسؤولية غير المؤكدة في حالة وقوع حوادث تتعلق بالسلامة. بالنسبة للبعض، قد تتطلب مخاطر السلامة المتزايدة المرتبطة بالمنتجات التي يتم شراؤها عبر الإنترنت إعادة التفكير في الأساليب التنظيمية الحالية.

لذا هدفت الجلسة لاستكشاف أفضل الممارسات لمواجهة التحديات المتعلقة بتقييم المطابقة (بما في ذلك مراقبة ما بعد السوق) للسلع التي يتم الحصول عليها من خلال التجارة الإلكترونية وكيف يمكن للأعضاء ضمان وتعزيز سلامة هذه السلع.

كما ناقشت عدد من الاسئلة الحوارية

كيف تتحدى التجارة الإلكترونية الأساليب التقليدية لتقييم المطابقة؟

ما هي أفضل الممارسات لمواجهة التحديات المتعلقة بتقييم مطابقة السلع المشتراة عبر الإنترنت، لا سيما عند استخدامها لتقييم ما إذا كانت هذه السلع تتوافق مع متطلبات السلامة؟

كيف يمكن للهيئات التنظيمية أن تعزز، على وجه الخصوص، مراقبة ما بعد السوق للسلع المشتراة عبر الإنترنت؟

ما هي الفرص المتاحة للتعاون التنظيمي (بين الأعضاء ومع القطاع الخاص والمجتمع بشكل عام وكذلك مع المنظمات الدولية الأخرى) لتعزيز سلامة السلع التي يتم شراؤها عبر الإنترنت؟

ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه المعايير الدولية في هذا المجال؟

تحسن ثقة المستثمرين في منطقة اليورو لأول مرة منذ ٣ شهور

نقلا عن cbcn عربية

أظهر تقرير اقتصادي نشر اليوم الاثنين ارتفاع ثقة المستثمرين في منطقة اليورو خلال الشهر الحالي بعد تراجعها خلال الشهرين الماضيين، بفضل تحسن التوقعات.

وذكر معهد سينتكس للدراسات المالية أن مؤشر ثقة المستثمرين في منطقة العملة الأوروبية الموحدة ارتفع خلال تشرين الثاني/نوفمبر الحالي إلى سالب ١٨,٦ نقطة مقابل سالب ٢١,٩ نقطة خلال الشهر الماضي. كان المحللون يتوقعون أن يسجل المؤشر خلال الشهر الحالي سالب ٢٢,٢نقطة.

وارتفع المؤشر إلى أعلى مستوى له منذ يونيو (حزيران) الماضي.

وارتفع المؤشر الفرعي للتوقعات الاقتصادية للمستثمرين إلى سالب ١٠ نقاط مقابل سالب ١٦,٨نقطة في الشهر الماضي، ليصل إلى أعلى مستوى له منذ فبراير (شباط) الماضي.

كما ارتفع مؤشر قياس الثقة في الموقف الحالي للاقتصاد إلى أعلى مستوى له منذ ٣ شهور مسجلا سالب ٢٦,٨نقطة مقابل سالب ٢٧ نقطة خلال الشهر الماضي.

من ناحيته قال معهد سينتكس إنه رغم تحسن المؤشر خلال الشهر الحالي، فإن احتمال ركود الاقتصاد في منطقة العملة الأوروبية الموحدة التي تضم ٢٠ دولة من دول الاتحاد الأوروبي مازال مطروحا

OPEC+ متفائلة حول تحقيق الاقتصاد العالمي لنمو رغم التحديات

نقلا عن cbcn عربية

تفائلت منظمة البلدان المصدرة للبترول (OPEC) وحلفاؤها في (OPEC+) بأن يحقق الاقتصاد العالمي نمواً بشكل صحي رغم تحديات التضخم.

وقال الأمين العام للمنظمة هيثم الغيص في مؤتمر أرجوس الأوروبي للنفط الخام الثلاثاء ٧ نوفمبر/ تشرين الثاني إن أداء الولايات المتحدة جيد جدا رغم أن أوروبا تعاني، مشيرا إلى أن من المتوقع أن يتراوح النمو السنوي للاقتصاد الصيني بين ٤,٥ إلى ٥٪.

ورغم تصريحاته بأن ذلك كان أبطأ من المتوقع، قال: «ما زلنا نرى أن الاقتصاد العالمي ينمو بشكل صحي رغم كل التحديات والضغوط»، وسلط الضوء على فرص النمو في قطاع الطيران قائلا: «لا يزال هناك مجال للتحسن في قطاع الطيران، وبالتالي نحن متفائلون جدا بشأن الطلب»، وأضاف أن أوبك+ تتخذ نهجًا استباقيًا ووقائيًا لتحقيق الاستقرار في سوق الخام

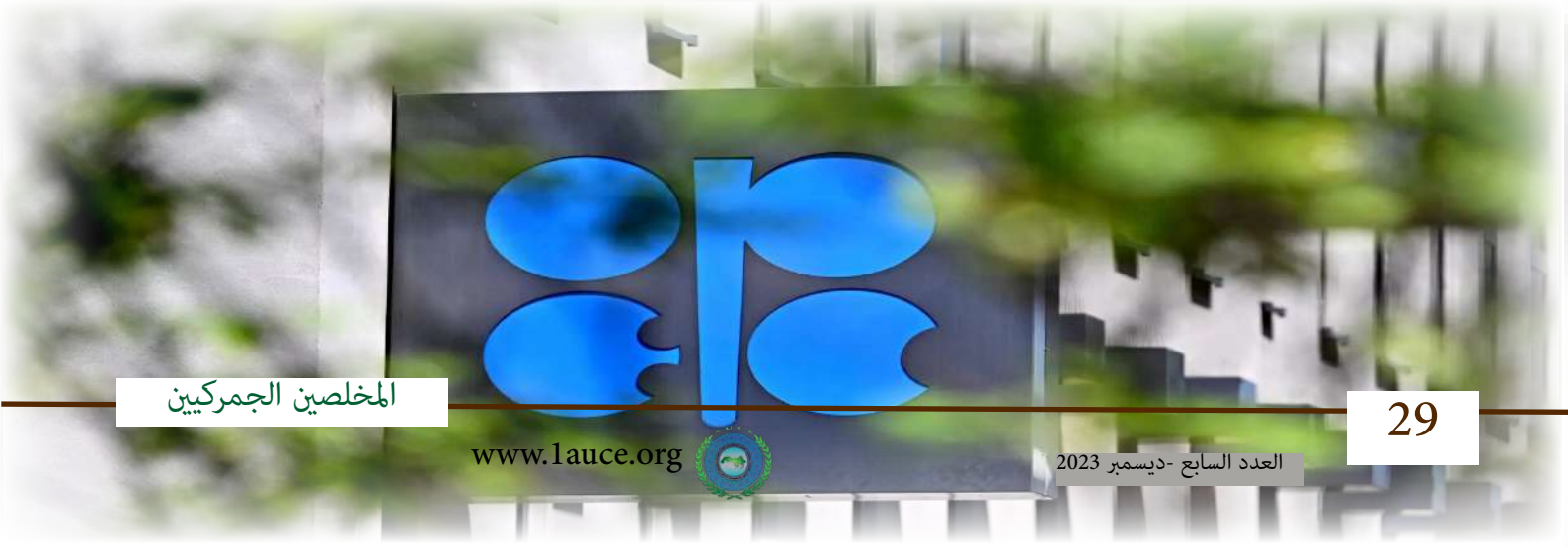

اتفاقية الشراكة المصرية-الأوروبية

مدة وسريان الاتفاقية

- وقعت مصر والاتحاد الاوروبي (15 دولة) في 25 يونيو 2001 ببروكسل اتفاقية لإقامة منطقة تجارة حرة بين الطرفين في مدة أقصاها 12 عاما من دخول الاتفاقية حيز التنفيذ (تحرير تدريجي) بينما يمتد تحرير الواردات المصرية من السلع الصناعية ذات المنشأ الاوروبي الي 16 سنة .

- وبموجب الاتفاقية يدخل الاتفاق حيز النفاذ في اليوم الأول من الشهر الثاني التالي للتاريخ الذي تخطر فيه الإطراف بعضها البعض باستكمال اجراءات التصديق .

- ويسرى الاتفاق لمدة غير محدودة (مفتوح) ولأي من الطرفين أن ينهي هذا الاتفاق بإخطار الطرف الآخر ،وينتهي سريان هذا الاتفاق بعد ستة أشهر من تاريخ هذا الإخطار

- وصدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 335 لسنة 2002 بشأن الموافقة على الاتفاق الاوروبي المتوسطي لتأسيس مشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبي .

السلع التي تتمتع بالإعفاءات المقررة

- تغطي اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية التجارة في السلع الصناعية والسلع الزراعية والسلع الزراعية المصنعة كالتالي :

أولا: السلع الصناعية :

يتم بمقتضى الاتفاقية تحرير التجارة في السلع الصناعية بين الطرفين من كل القيود الكمية والتعريفة الجمركية وفقا لجداول سلعية وزمنية موضحة في الاتفاقية وذلك على الوجه التالي :

- بالنسبة للصادرات المصرية من السلع الصناعية :

تتيح الاتفاقية لمصر أن تتمتع صادراتها الصناعية الى بلدان الاتحاد الاوروبي بالإعفاء من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وذلك فور دخول الاتفاق حيز النفاذ .

-أما بالنسبة لصادرات الاتحاد الاوروبي لمصر من السلع الصناعية :

فيتم إعفائها من الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى ذات أثر مماثل وذلك طبقا للبرنامج الزمني التالي :

1 -السلع المدرجة في القائمة الأولى :

ويتم إلغاء الرسوم الجمركية عليها تدريجيا خلال ثلاث سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ وذلك بواقع تخفيض في الرسوم الجمركية بنسب 25% عند دخول الاتفاقية حيز النفاذ ثم 25% سنويا بعد ذلك .

وتضم هذه القائمة السلع الرأسمالية والآلات وبعض المكونات والخامات ومدخلات الإنتاج التي تتراوح الرسوم الجمركية عليها بين 1% و5% .

-2 السلع المدرجة في القائمة الثانية :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10% بعد مرور 3 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ, و بنسبة 15% سنويا لمدة 6 سنوات حتى يتم إلغاء الرسوم الجمركية بالكامل بعد مرور 10 سنوات على دخول الاتفاق حيز النفاذ .

وتضم هذه القائمة سلعا وسيطة ومدخلات إنتاج وبعض السلع الاستثمارية التي لم تشملها القائمة الأولى وتتراوح الرسوم الجمركية عليها بين 3% و5% .

-3السلع المدرجة في القائمة الثالثة :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 5% بعد مرور خمس سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ, وبنسبة 5% في السنة التالية,ثم بنسبة 15% لمدة ست سنوات.

وتضم واردات مصر من الغالبية الساحقة من السلع الاستهلاكية الصناعية التي لم تشملها القائمتين الأولى والثانية .

-4السلع المدرجة في القائمة الرابعة :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها بنسبة 10% سنويا بعد مرور 6 سنوات ويتم تحريرها من الرسوم الجمركية بعد مضى 15 سنة من دخول الاتفاق حيز النفاذ . وتضم بصفة أساسية السيارات .

ثانيا: السلع الزراعية :

احتوى الملف الزراعي لاتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية على توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الاوروبي الي أكثر من مائة سلعة مقابل 25 سلعة وفقا لاتفاق 1977 ،ويمكن تقسيم السلع الزراعية المصرية المصدرة الى الاتحاد الاوروبي الى أربعة مجموعات :

سلع لها حصص كمية ومواسم تصدير محددة (إعفاء الحصص من التعريفة الجمركية) وأهمها: زهور القطف ،البطاطس،البصل ،الثوم ،الكرنب والقرنبيط ،الخس ،الجزر ،الخيار ،الفاصوليا الخضراء ،الكنتالوب ،الخوخ ،البرقوق ،الفراولة .

سلع لها حصص كمية وليس لها مواسم تصدير(إعفاء جمركي داخل الحصص) وأهمها: البصلات والدرنات ،الخضراوات المجمدة والمحفوظة ،الخضراوات المجففة ،البطاطا ،البرتقال ،الكمثرى ،الفواكه ،الأرز ،زيت السمسم ،العسل الأسود ،الفول السوداني .

سلع لها مواسم تصدير وليس لها حصص كمية(إعفاء من الرسم الجمركي داخل مواسم التصدير) وأهمها: الخرشوف وعيش الغراب ،الاسبرج ،الفلفل الحلو ،العنب الطازج ،البطيخ .

سلع ليس لها حصص كمية ولا مواسم تصدير وأهمها البلح ،الجوافة والمانجو ،اليوسفي ،الجريب فروت ،الفلفل الأسود ،الينسون ،الشمر ،الكزبرة ،الكراوية ،البذور والنباتات المستخدمة في صناعة العطور والأدوية ،الليمون المالح والحلو .

الواردات الزراعية:

فنصت الاتفاقية أيضا على قيام الجانب المصري بخفض أو إلغاء الرسوم الجمركية المفروضة على واردات بعض المنتجات الزراعية من الاتحاد الاوروبي مثل اللحوم ومنتجات الألبان بالإضافة الي بعض الخضر والفاكهة ،كما يتم بالنسبة لمنتجات معينة إلغاء الرسوم الجمركية أو خفضها في حدود الحصص التعريفية المتفق عليها .

ثالثا:السلع الزراعية المصنعة :

-بالنسبة للصادرات المصرية:

فقد نصت الاتفاقية على تحرير جزئي محدود للسلع الزراعية المصنعة المصدرة من مصر الي الاتحاد الاوروبي ،وفقا لثلاثة قوائم :

-1سلع لا تنتجها مصر ويتبادل الجانبان إلغاء الرسوم الجمركية عليها .

-2سلع يلغى الاتحاد الاوروبي الرسوم على المكون الصناعي فيها .

-3 قائمة ثالثة تلغى الرسوم على المكون الصناعي وتلغى 30% من رسوم المكون الزراعي .

أما بالنسبة للواردات المصرية من السلع الزراعية المصنعة ،فنصت الاتفاقية على ترتيبات تطبق على صادرات الاتحاد الاوروبي لمصر من السلع الزراعية المصنعة تنقسم الي ثلاثة قوائم :

- القائمة الأولى :

وتحتوى على سلع يتم بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ إلغاء الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها من الاتحاد الاوروبي .

-القائمة الثانية :

سلع تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها الي مصر الي التخفيضات التالية :

5% من الرسوم الأساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

10% من الرسوم الأساسية بعد ثلاث سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

15% من الرسوم الأساسية بعد أربعة سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

-القائمة الثالثة :

سلع تخضع الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل المفروضة على الواردات منها الي التخفيضات التالية :

5% من الرسوم الأساسية بعد عامين من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

10% من الرسوم الأساسية بعد ثلاثة أعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

25% من الرسوم الأساسية بعد أربعة أعوام من دخول الاتفاقية حيز النفاذ .

قامت مصر بالتصديق على اتفاقية المشاركة مع الاتحاد الاوروبي في عام 2003 ،كما صدق البرلمان الاوروبي عليها أيضا، بالإضافة إلى برلمانات الدول الأوروبية أعضاء لاتحاد الاوروبي.

- ورغبة من الطرفين في الإسراع بتفعيل الاتفاقية والاستفادة من المزايا التي تتيحها ودون الانتظار لإجراءات التصديق والإخطار ،تم الاتفاق في صورة تبادل للخطابات بين السيد الأستاذ الدكتور وزير التجارة الخارجية والسيد باسكال لامي المفوض التجاري الاوروبي في ديسمبر 2003 على بدء تطبيق الشق التجاري لاتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية اعتبارا من 1/1/2004 ،وصدور قرار السيد رئيس الجمهورية رقم 11 لسنة 2004 بشأن الموافقة على التنفيذ المبكر لبعض أحكام الاتفاق الاوروبي المتوسطي .

- وبناءا على ذلك تم البدء في تنفيذ اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية اعتبارا من 1/1/2004 وتخفيض 25% على الواردات المصرية من الاتحاد الاوروبي من السلع الصناعية الواردة بالقائمة الأولى (الملحق 2 من اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية) - واعتبارا من 1/1/2005 تم تخفيض 25% أخرى ليصبح اجمالي التخفيض الجمركي على الواردات المصرية المدرجة بالقائمة الأولى من دول الاتحاد الاوروبي 50%.

-واعتبارا من 1/5/2004 تم انضمام عشرة أعضاء جدد إلى الاتحاد الاوروبي من أوروبا الشرقية وبالتالي انضمامهم إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية وهم (بولندا-المجر-التشيك-سلوفاكيا-ايستونيا-لاتفيا-ليتوانيا-سلوفينيا-قبرص-مالطا)، وبالتالي الاستفادة من اتساع السوق الاوروبي لاسيما بعد انضمام الأعضاء الجدد مما يترتب عليه إضافة قوة استهلاكية كبيرة تبلغ أكثر من 105 ملايين نسمة إلى أسواق الاتحاد الاوروبي التي تبلغ قوامها 375 مليون نسمة.

- وكنتيجة لانضمام أعضاء جدد إلى اتفاقية المشاركة المصرية الأوروبية، تم إبرام اتفاقية المواءمة بين مصر والاتحاد الاوروبي في ديسمبر 2004 والتي تقضي بتوسيع حصص الصادرات الزراعية المصرية إلى أسواق الاتحاد الاوروبي كما تقضي بذلك المادة 21 من اتفاقية المشاركة.

- إلغاء الرسوم الجمركية على الصادرات المصرية من السلع الصناعية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل ودون أي قيود كمية أو قيود أخرى ذات أثر مماثل .

- إلغاء الحصص الكمية على الصادرات المصرية من منتجات الغزل والنسيج .

- زيادة الحصص الكمية لبعض السلع الزراعية ،ومد بعض مواسم التصدير لبعض السلع ،وإلغاء الرسوم الجمركية في إطار حصص سنوية لسلع جديدة .

مزايا الإتفاقية :

تتيح اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية العديد من المزايا للاقتصاد المصري تتمثل في الآتي :

أولا: في المجال التجاري :

بالنسبة للسلع الصناعية

-1زيادة حجم الصادرات المصرية الصناعية الي الأسواق الأوروبية عن طريق ازالة الرسوم الجمركية وأية رسوم أخرى ذات أثر مماثل وإلغاء كافة القيود الكمية عليها اعتبارا من 1/1/2004 .

-2 الاستفادة من الإلغاء المبكر للقيود الكمية(الحصص) على الصادرات المصرية من منتجات صناعة الغزل والنسيج دون الانتظار لموعد إلغاء تلك القيود بموجب اتفاق المنسوجات والملابس في إطار منظمة التجارة العالمية (أول يناير 2005) وقبل إلغاء الحصص على صادرات الدول الأخرى خاصة الأسيوية .

بالنسبة للسلع الزراعية والزراعية المصنعة:

-1توسيع قائمة السلع الزراعية المصرية التي يمكن تصديرها للاتحاد الاوروبي الي أكثر من مائة سلعة مقابل 25 سلعة في اتفاق 1977 .

-2 الحصول على حصص لتصدير سلع زراعية جديدة لم تتمتع من قبل بأي حصص أو مزايا تجارية تفضيلية لدى تصديرها لبلدان الاتحاد الاوروبي مثل: المولاس والزهور والفراولة والمانجو والجوافة والبلح والبصل والثوم المجفف والبازلاء والباذنجان والعصائر والزيوت النباتية والبطاطا والفول السوداني .

-3 تخفيض مستوى أسعار الدخول لبعض المنتجات المصرية .

-4 مد مواسم التصدير لبعض السلع الزراعية .

-5مضاعفة حصص التصدير للعديد من السلع الزراعية التصديرية الرئيسية التي تصدرها مصر لعدة مرات كالبطاطس 230% ،والبرتقال 769% والفاصوليا 166% .

-6 خفض الرسوم الجمركية التي يفرضها الاتحاد الاوروبي على الكميات الزائدة عن الحصص المعفاة من الرسوم الجمركية "تخفض الى 3% للبطاطس"

-7 زيادة حصص التصدير من أغلب الصادرات الزراعية بنسبة 3% سنويا والتفاوض كل ثلاث سنوات لزيادتها .

-8 تتيح الاتفاقية مزيدا من تحرير تجارة السلع الزراعية المصنعة عن طريق إلغاء رسم المكون الصناعي على بعض السلع ،و30% من المكون الزراعي على سلع أخرى بالإضافة الي الحصول على حصة معفاة تماما من أي رسوم على ألف طن من المربى المصرية .

ثانيا: برامج تحديث الاقتصاد المصري ودعم قدراته :

تتيح اتفاقية المشاركة المصرية-الأوروبية تقديم منح لمساعدة الاقتصاد المصري تبلغ 670 مليون يورو ،منها منحة قيمتها 250 مليون يورو لتحديث قطاع الصناعة المصرية ،إضافة الي تمويل برامج إصلاح قطاعي الصحة 110 مليون يورو ،والتعليم 100 مليون يورو ،والصندوق الاجتماعي من أجل التنمية 155 مليون يورو ،وبرنامج تحديث القطاع الخاص 55 مليون يورو .

ثالثا: في مجال الاستثمار :

تتيح الاتفاقية جذب مزيد من الاستثمارات المباشرة من الاتحاد الاوروبي الي مصر ،حيث نصت الاتفاقية على اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع انتقال رؤوس الأموال بين الجانبين وذلك بهدف تشجيع الاستثمار.

الاتحاد العربي
للمخلصين الجمركين

@1auce